تراجع «الادخار» يرفع عائد «الشهادات»

القصة الكاملة لـ«مسلسل» تأجيل طرح بنك القاهرة

جرس البورصة جاهز للاحتفال بطروحات 30 شركة

3.3 مليار دولار جديدة لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادى

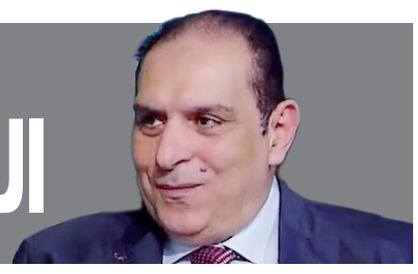

رئيس لجنة الجمارك فى حوار لـ«البورصجية»:

الموانئ المصرية مؤهلة للتحول إلى مركز لوجستى عالمى

البورصجية

أسسها سامح عارف عام ٢٠٠٧

السنة الرابعة عشر
الاصدار الثانى - العدد ٣٩٩
الأحد
٢٨ يونيو ٢٠٢٦
١٣ محرم ١٤٤٨
الثمن ٣جنيهات

www.alborsagia.news
http://www.alborsagia.com

itida
هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات

ISO 20022 تغير قواعد اللعبة فى عالم المدفوعات

السوق العقارى مرهون على الشراكة والتمويل والتشريع

«ضغط عالى» من البرلمان لحسم أزمة «العدادات الكودية»

«الهوية الرقمية» خط أحمر

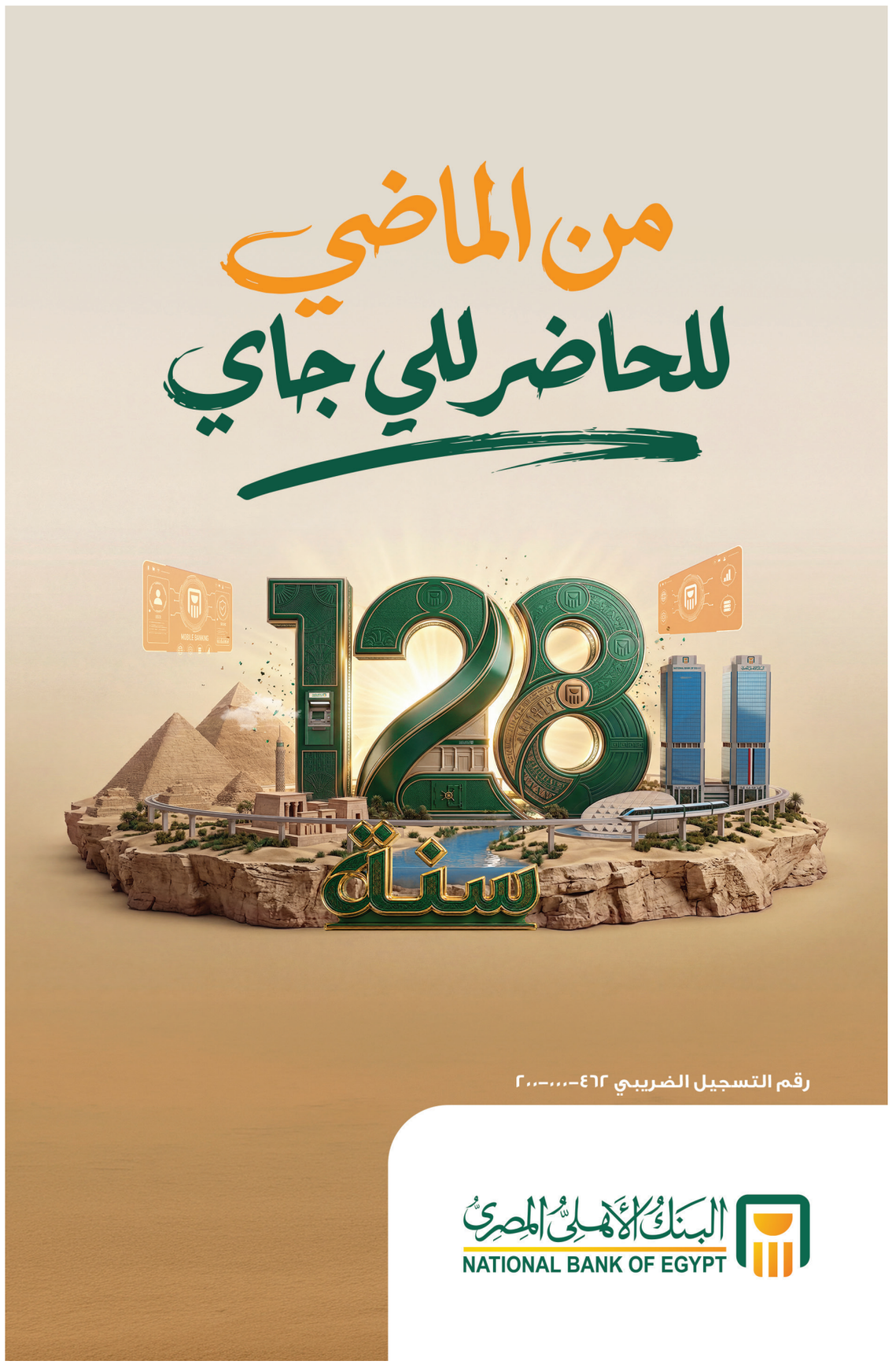

البورصجية
جريدة إسبوعية اقتصادية
تصدر عن شركة الماسة للصحافة والطباعة والنشر والتوزيع ش.م.م
بترخيص من المجلس الأعلى للصحافة

رئيس التحرير
نيفين ياسين

رئيس التحرير التنفيذى
عبدالقادر إسماعيل

ديسك مركزى
كريمة سلام

اخراج وتنفيذ
عصام حسنى
محمود طلعت
عبد الصبور حسن

هيئة التحرير
سحر عبدالغنى
ليلى أنور - خالد خليل
أحمد عبدالمنعم - عبدالعزيز عمر
عادل حسن - صفاء أرناؤوط
محمود نبيل - محمد التهامى
حنان نبيل - دعاء سيد
ياسر جمعة - حنان محمد
منال عمر

المراجعة اللغوية
عمر عبدالعزيز

صدر العدد الأول بتاريخ
٢٣ نوفمبر ٢٠٠٨

العنوان
٦ ش - مديرية الأوقاف - الدقى - جيزة
تليفاكس: ٣٧٤٩٣٦٩٠

التجهيزات الفنية بجريدة البورصجية

توزيع مؤسسة دار التحرير «الجمهورية»

رئيس لجنة الجمارك فى حوار لـ«البورصجية»:

الموانئ المصرية مؤهلة للتحول إلى مركز لوجستى عالمى

تشهد حركة التجارة العالمية تحولات متسارعة فرضتها الأزمات الجيوسياسية واضطرابات سلاسل الإمداد، ما دفع العديد من الدول إلى إعادة تقييم مراكزها اللوجستية وتعزيز قدرتها على تقديم خدمات أكثر كفاءة ومرونة لمواكبة المتغيرات الدولية.

وسط هذه المتغيرات، تبرز مصر كأحد المرشحين لتعزيز موقعها على خريطة التجارة العالمية، مستفيدة من موقعها الجغرافى الفريد، إلى جانب شبكة الموانئ والبنية التحتية التى شهدت عمليات تطوير وتحديث واسعة خلال السنوات الأخيرة.

أجرت الحوار: رباب الشاذلي

التيسيرات الجمركية الجديدة تدعم المصدرين وتقلل أعباء الشركات

وخلال حواره مع «البورصجية»، أكد محمد العرجاوي، نقيب مستخلصى الجمارك بالإسكندرية ورئيس لجنة الجمارك بالشعبة العامة للمستوردين بالاتحاد العام للغرف التجارية، أن مصر تمتلك مقومات قوية تؤهلها للاستفادة بشكل أكبر من قطاع الخدمات اللوجستية والترانزيت، مشيرًا إلى أن التيسيرات الجمركية الأخيرة تمثل خطوة مهمة نحو دعم الصادرات وتعزيز تنافسية الاقتصاد المصري.

يرى العرجاوى أن القرارات الجمركية الأخيرة تمثل دعمًا مباشرًا لمجتمع الأعمال، خاصة فى ظل التحديات التى تواجه التجارة الدولية نتيجة ارتفاع تكاليف الشحن والتأمين واضطراب سلاسل الإمداد.

وأوضح أن إعفاء الشحنات المرتجعة التى تعذر تسليمها من التسجيل المسبق للشحنات «ACI»، واعتبارها بضائع وطنية لم تغادر البلاد، يخفف الأعباء المالية والإجرائية عن الشركات، ويمنح المصدرين مرونة أكبر فى التعامل مع المتغيرات التى تطرأ على الأسواق الخارجية.

وأضاف أن هذه الإجراءات تسهم فى تقليل زمن الإفراج الجمركى وخفض التكلفة التشغيلية، وهو ما ينعكس بشكل مباشر على القدرة التنافسية للمنتجات المصرية فى الأسواق العالمية.

وأشار العرجاوى إلى أن إعفاء شحنات الترانزيت العابر من شرط التسجيل المسبق للشحنات يعد خطوة مهمة لدعم دور مصر كمركز إقليمى للتجارة والخدمات اللوجستية.

وأكد أن تسهيل حركة الشحنات التى تعبر الموانئ المصرية فى طريقها إلى وجهات أخرى يساهم فى جذب المزيد من الخطوط الملاحية والشركات العالمية، خاصة فى ظل التغيرات التى تشهدها مسارات النقل التقليدية نتيجة الأوضاع الجيوسياسية الراهنة.

وأضاف أن الموقع الجغرافى لمصر يمنحها ميزة تنافسية كبيرة تؤهلها للاستفادة من التحولات الحالية فى حركة التجارة الدولية.

وأوضح أن قطاع الترانزيت والخدمات اللوجستية يمثل أحد المصادر الواعدة لزيادة الإيرادات الدولارية، خاصة مع تنامى أهمية تجارة الخدمات عالميًا.

وأشار إلى أن مصر تمتلك شبكة موانئ وممرات لوجستية تربط بين أوروبا والخليج وأفريقيا، وهو ما يمنحها فرصة كبيرة للتوسع فى خدمات النقل وإعادة الشحن والتوزيع.

وأكد أن نجاح هذا القطاع يعتمد على سرعة الأداء وكفاءة الخدمات وتقليل الوقت والتكلفة، وهى عوامل أصبحت حاسمة فى قرارات الشركات العالمية عند اختيار مراكزها اللوجستية.

وأكد العرجاوى أن السنوات الأخيرة شهدت تطويرًا واسعًا فى منظومة الموانئ المصرية، سواء من خلال تحديث الأرصفة وزيادة أعماق الموانئ أو ربطها بالمناطق الصناعية عبر شبكات نقل حديثة.

وأوضح أن الهدف لم يعد يقتصر على استقبال البضائع وتخزينها، بل تحويل الموانئ إلى مراكز متكاملة للخدمات اللوجستية وسلاسل الإمداد، بما يدعم الاقتصاد الوطنى ويخفض تكاليف التداول والنقل.

وأشار إلى أن الأزمات العالمية الحالية، رغم تداعياتها السلبية، تخلق فرصًا اقتصادية جديدة للدول القادرة على استغلالها.

وأوضح أن التوترات التى تشهدها بعض مناطق الملاحة الدولية دفعت العديد من الشركات إلى البحث عن مراكز أكثر أمانًا وكفاءة لإدارة عملياتها اللوجستية، وهو ما يمنح مصر فرصة مهمة لتعزيز دورها كمحور للتجارة الإقليمية والدولية.

كما أكد أن مصر تمتلك المقومات اللازمة لتكون بوابة رئيسية للأسواق الأفريقية، خاصة فى ظل احتياج العديد من الدول الأفريقية إلى مراكز لوجستية متطورة تدعم تجارتها الخارجية.

وشدد العرجاوى على أهمية استمرار التنسيق بين الجهات الحكومية ومجتمع الأعمال لوضع رؤية متكاملة لتسويق الخدمات اللوجستية المصرية عالميًا.

وأوضح أن جذب المزيد من الاستثمارات يتطلب الترويج للمزايا التنافسية التى تمتلكها مصر، إلى جانب تطوير الخدمات ورفع كفاءة التشغيل داخل الموانئ والمناطق اللوجستية.

وأكد أن خفض تكلفة سلاسل الإمداد يمثل أحد أهم عوامل جذب الاستثمارات وتعزيز تنافسية الصادرات، مشيرًا إلى أن مصر تمتلك فرصة حقيقية للتحول إلى مركز إقليمى ودولى للتجارة والخدمات اللوجستية إذا استمرت جهود التطوير الحالية بنفس الوتيرة.

59 طلب إحاطة وسؤال لـ 3 وزراء ..

«ضغط عالى» من البرلمان لحسم أزمة «العدادات الكودية»

كتب/ كريم عاطف

تصاعدت التحركات البرلمانية خلال الأيام الأخيرة لحسم ملف العدادات الكودية، الذى تحول إلى أحد أكثر الملفات الخدمية إلحاحًا لدى المواطنين، فى ظل استمرار ارتباطه بإجراءات التصالح على مخالفات البناء وتعقد المسارات الإدارية اللازمة لتحويل العدادات إلى اسمية.

وبينما يواصل آلاف المواطنين استكمال مستندات التصالح وسداد الرسوم المطلوبة، تتزايد الشكاوى من تأخر إنهاء الإجراءات، الأمر الذى دفع مجلس النواب إلى تكثيف جهوده للبحث عن حلول عملية قبل انتهاء دور الانعقاد الحالي.

وفى هذا السياق، كشف النائب محمود سامي، رئيس الهيئة البرلمانية للحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعي، عن ترتيبات لعقد اجتماع مرتقب مع الوزراء المعنيين بملف العدادات الكودية، خلال الأيام المقبلة، وقبل ٣٠ يونيو الجاري، بهدف الوصول إلى آليات تنفيذية واضحة تنهى الأزمة وتخفف الأعباء عن المواطنين.

وأوضح سامي، أن البرلمان يضع الملف ضمن أولوياته خلال الفترة الحالية، مشيرًا إلى وجود ٥٩ طلب إحاطة وسؤال برلمانى واحد بشأن أزمة العدادات الكودية، تنتظر جميعها مناقشة رسمية بحضور وزراء الكهرباء والتنمية المحلية والإسكان، للوصول إلى حلول قابلة للتطبيق على أرض الواقع.

وأشار إلى أن الاجتماع المرتقب سيناقش مقترحين رئيسيين لمعالجة الأزمة، أولهما السماح بتحويل العدادات الكودية إلى عدادات اسمية للمواطنين الذين تقدموا بطلبات التصالح، باعتبار أن تقديم الطلب يعكس الجدية فى تقنين الأوضاع، مع استكمال باقى الإجراءات فى مراحل لاحقة. أما المقترح الثانى فيتمثل فى الاكتفاء بسداد نسبة من قيمة جدية التصالح كشرط لبدء إجراءات التحويل دون انتظار انتهاء جميع مراحل الملف.

وأكد رئيس الهيئة البرلمانية للحزب المصرى الديمقراطى الاجتماعي، أن الأزمة لا تقتصر على أصحاب الطلبات التى ما تزال قيد الفحص، بل تشمل أيضًا مواطنين حصلوا بالفعل على النماذج النهائية الخاصة بالتصالح، إلا أنهم واجهوا مطالبات وإجراءات إضافية أخرت استكمال عملية تحويل العدادات.

وأضاف: أن هناك حالات لمبان مرخصة تم تركيب عدادات كودية لها بسبب تأخر إجراءات تركيب العدادات التقليدية، وهو ما يتطلب معالجة سريعة تضمن حصول المواطنين على حقوقهم دون تعقيدات إضافية.

وشدد سامى على أهمية التنسيق بين الجهات الحكومية المعنية، خاصة وزارات الكهرباء والتنمية المحلية والإسكان، لمعالجة التشابكات القائمة بين ملفات التصالح والعدادات، مؤكدًا أن تبسيط الإجراءات ومراجعة بعض البنود التنظيمية أصبح ضرورة لتسريع إنهاء الملفات العالقة.

وأوضح، أن المواطنين التزموا بتقديم طلبات التصالح وسداد الرسوم المطلوبة فى المواعيد المحددة، وبالتالى لا ينبغى تحميلهم مسؤولية التأخير الناتج عن طول الإجراءات أو بطء الفحص داخل الجهات المختصة.

وأكد على ضرورة الإسراع فى الانتهاء من ملفات التصالح المتراكمة وفتح المجال أمام المواطنين لتقنين أوضاعهم القانونية، معربًا عن تفاؤله بإمكانية التوصل إلى حلول عملية خلال الفترة المقبلة تسهم فى إنهاء جانب كبير من المشكلات المرتبطة بالعدادات الكودية والتصالح على مخالفات البناء.

ركيزة فى إنتاج السيارات الكهربائية والبطاريات ومشروعات الطاقة المتجددة..

الصناعة المصرية تستخرج كنوز المعادن الإستراتيجية

كتبت- مروة أبو المجد

فى الوقت الذى يشهد فيه العالم سباقًا متسارعًا نحو الطاقة النظيفة والتكنولوجيا المتقدمة، أصبحت المعادن الاستراتيجية مثل الليثيوم والنحاس والكوبالت والعناصر الأرضية النادرة أحد أهم محركات الاقتصاد العالمى الجديد، فهذه المعادن لم تعد مجرد مواد خام تستخدم فى الصناعة، بل تحولت إلى ركيزة أساسية فى إنتاج السيارات الكهربائية والبطاريات ومشروعات الطاقة المتجددة ومراكز البيانات، ما جعلها محورًا للمنافسة الاقتصادية والجيوسياسية بين الدول الكبرى.

وتعمل مصر على إعادة صياغة دورها فى قطاع التعدين من خلال استراتيجية تستهدف تعظيم القيمة المضافة للثروات المعدنية، والانتقال من نموذج تصدير الخامات الأولية إلى بناء صناعات متكاملة تعتمد على التصنيع المحلى والاستفادة من الموارد الطبيعية فى دعم النمو الاقتصادى والصناعي.

وتسعى الدولة إلى جذب المزيد من الاستثمارات المحلية والأجنبية إلى قطاع التعدين، مع التركيز على دمج هذا القطاع فى سلاسل القيمة العالمية للصناعات المستقبلية. وفى هذا الإطار، أكد المهندس كريم بدوي، وزير البترول والثروة المعدنية، أن مصر تستهدف التحول إلى مركز إقليمى لإنتاج وتصنيع المعادن الاستراتيجية، مستفيدة من المناطق التعدينية الواعدة، وعلى رأسها منطقة الدرع العربى النوبي، إلى جانب العمل على استقطاب الشركات العالمية للاستثمار فى الصناعات المرتبطة بالمعادن الحرجة.

كما شهد منتدى مصر للتعدين ٢٠٢٥ توقيع عدد من الاتفاقيات مع شركات عالمية كبرى لتعزيز أنشطة الاستكشاف والتعدين، فى إطار خطة تستهدف زيادة مساهمة القطاع فى الناتج المحلى الإجمالى وتحويله إلى أحد المحركات الرئيسية للنمو خلال السنوات المقبلة.

وتأتى هذه التحركات فى وقت تشير فيه تقديرات المؤسسات الدولية إلى ارتفاع غير مسبوق فى الطلب على المعادن المرتبطة بالطاقة النظيفة. فالتوسع العالمى فى إنتاج السيارات الكهربائية والطاقة الشمسية وطاقة الرياح يدفع إلى زيادة احتياجات الأسواق من الليثيوم والنحاس والكوبالت والعناصر الأرضية النادرة، وهى معادن أصبحت تمثل العمود الفقرى للصناعات الحديثة.

وتعد صناعة السيارات الكهربائية من أبرز القطاعات التى تقود هذا الطلب المتزايد، إذ تعتمد بشكل أساسى على الليثيوم والنيكل والكوبالت والنحاس فى تصنيع البطاريات والأنظمة الكهربائية، وتشير الدراسات إلى أن السيارة الكهربائية تحتاج إلى كميات من المعادن تفوق عدة مرات ما تحتاجه السيارات التقليدية، ما يجعل تأمين الإمدادات تحديًا استراتيجيًا للدول والشركات المصنعة.

ويبرز النحاس بشكل خاص باعتباره أحد أهم المعادن المطلوبة خلال المرحلة المقبلة، نظرًا لدوره الحيوى فى شبكات الكهرباء ومحطات الطاقة المتجددة والبنية التحتية اللازمة لشحن السيارات الكهربائية. ومع استمرار نمو الطلب العالمي، تتزايد المخاوف من حدوث فجوات مستقبلية فى الإمدادات نتيجة ارتفاع تكاليف التعدين وتباطؤ تطوير المناجم الجديدة.

ولم تعد قضية المعادن الاستراتيجية مرتبطة بالاقتصاد فقط، بل أصبحت جزءًا من معادلات الأمن القومى وأمن الطاقة. فمع هيمنة عدد محدود من الدول على عمليات الإنتاج والتكرير، اتجهت العديد من الاقتصادات الكبرى إلى تنويع مصادر الإمداد وتقليل الاعتماد على مورد واحد، وسط تصاعد المنافسة الدولية على السيطرة على سلاسل القيمة المرتبطة بهذه الموارد.

وفى هذا المشهد العالمى المتغير، تراهن مصر على نموذج يقوم على تعميق التصنيع المحلى وربط التعدين بالصناعة، بما يتيح تحقيق قيمة مضافة أكبر وخلق فرص استثمارية جديدة. فالمنافسة العالمية لم تعد تقتصر على استخراج المعادن، وإنما تمتد إلى مراحل التكرير والمعالجة والتصنيع وإنتاج المكونات الصناعية المتقدمة.

ومع استمرار التحول العالمى نحو الاقتصاد الأخضر والصناعات التكنولوجية، تبدو المعادن الاستراتيجية مرشحة للعب دور مشابه للدور الذى لعبه النفط خلال العقود الماضية. وفى ظل ما تمتلكه مصر من موارد طبيعية وموقع جغرافى وبنية تحتية متطورة، تسعى الدولة إلى ترسيخ موقعها كلاعب فاعل فى سلاسل القيمة العالمية للصناعات المستقبلية، وتحويل قطاع التعدين إلى أحد أعمدة التنمية الاقتصادية والصناعية خلال السنوات المقبلة.

«البورصجية» تكشف تفاصيل الحلقة السادسة..

القصة الكاملة لـ«مسلسل» تأجيل طرح بنك القاهرة

كتبت– حنان محمد:

يأتى الإعلان عن تأجيل طرح بنك القاهرة للمرة السادسة ليعكس نمطًا متكررًا من المواجهات مع الأزمات الخارجية والتقلبات الجيوسياسية التى تفرض نفسها كل مرة فى اللحظات الأخيرة قبل الطرح.

وأرجع خبراء سوق المال لـ«البورصجية» سبب تأجيل طرح بنك القاهرة لعدة عوامل أهمها عدم استقرار الاوضاع فى الشرق الاوسط نتيجة استمرار التوترات الجيوسياسية المرتبطة بحرب إيران ، موضحين أن هذا التأجيل يحمل وجهين مختلفين فى تأثيره على البورصة الإيجابى فمن ناحية يمثل هذا التأجيل خسارة مؤقتة لدفعة سيولة ضخمة كانت السوق بحاجة إليها ، أما الأمرالإيجابى فينظر للقرار باعتباره خطوة عقلانية لأن طرح أصل مصرفى قوى فى هذا التوقيت قد يظلم السهم ويؤدى لتقييمه بسعر منخفض لا يعكس قيمته الحقيقية.

وقال محمد سعيد خبير سوق المال، إن الإعلان الأخير بإرجاء طرح بنك القاهرة فى البورصة المصرية مجددًا إلى الربع الأخير من العام جاء بتوصية من بنوك الاستثمار المكلفة بإدارة الملف وهى إى إف جى هيرمس وسى أى كابيتال ليكون هذا التأجيل حلقة جديدة فى سلسلة ممتدة من المواعيد المؤجلة.

وأضاف أنه رغم أن هذا القرار قد يبدو مخيبًا للأمال إلا أن أسبابه الحقيقية ترتبط بظروف الأسواق الخارجية والتوترات الجيوسياسية الإقليمية المرتبطة بحرب إيران وتأثيرها على معنويات المستثمرين الأجانب بالإضافة إلى الرغبة فى تفادى الركود الصيفى المعتاد للأسواق وبناء قاعدة أوسع من المؤسسات الدولية المستهدفة فى الطرح. .

ورأى أن الجانب الإيجابى هو أن هذا التأجيل ليس ناتجًا عن مشكلات فنية أو عجز فى التقييم المالى فقد تم الانتهاء من تحديد القيمة العادلة للبنك بالفعل كما أقرت البورصة المصرية زيادة رأس المال إلى ٣٠,٥ مليار جنيه كخطوة تمهيدية أساسية..

وأشار إلى أن قصة طرح البنك تعتبر بالفعل واحدة من أطول ملحمات الخصخصة والطروحات فى تاريخ سوق المال المصرى فالبداية تعود إلى عام ٢٠٠٨ عندما قررت الحكومة بيع حصة تصل إلى ٦٧٪ من البنك وتلقت بالفعل عرضًا من البنك الأهلى اليونانى بقيمة تجاوزت ٢ مليار دولار لكن الصفقة لم تكتمل فى النهاية بسبب الرفض الرسمى لتقييم العروض التى اعتبرت أقل من المستهدف بجانب التحفظ على بيع أصل مصرفى استراتيجى فى ظل اندلاع الأزمة المالية العالمية وقتها.

وأضاف أنه بعد تلك المحاولة دخل الملف فى سنوات من الجمود والهدوء الإجبارى نتيجة التقلبات السياسية والاقتصادية المحلية بعد عام ٢٠١١ وظل البنك مملوكًا بالكامل لبنك مصر الحكومى حتى عادت الفكرة للظهور مرة أخرى وتم قيد أسهم البنك البالغة أكثر من ١٠ مليار سهم فى البورصة سنة ٢٠١٧ كخطوة تنظيمية أولى دون طرح فعلى للجمهور..

وأشار إلى أنه فى سنة ٢٠٢٠ استعد البنك للطرح واستهدفت الدولة وقتها بيع حصة تتراوح بين ٢٠٪ و٤٥٪ لولا أن جائحة كورونا ضربت الأسواق وتسببت فى تجميد الأنشطة المالية بالكامل، و تكرر السيناريو فى السنوات اللاحقة بين عامى ٢٠٢٢ و ٢٠٢٣ حيث أدت تداعيات الحرب الروسية الأوكرانية وارتفاع أسعار الفائدة ونقص السيولة الأجنبية إلى تأجيل الطرح من جديد ومحاولة البحث عن بدائل أخرى.

ورأى أن هذا التعثر دفع الحكومة فى عام ٢٠٢٥ إلى فتح باب المفاوضات لبيع البنك لمستثمر استراتيجى وتحديدًا بنك الإمارات دبى الوطنى لكن المفاوضات لم تكلل بالنجاح بسبب الخلاف على التسعير حيث تمسكت الحكومة بتقييم لكامل الأسهم يصل إلى مليار و٨٠٠ مليون دولار بينما توقفت عروض الجانب المشترى عند مليار ونصف المليار دولار ليعود البنك مرة ثانية إلى مسار الطرح العام فى البورصة..

وأوضح أن تأثير هذا التأجيل الأخير على البورصة المصرية يحمل وجهين مختلفين يتأرجحان بين الضغط السلبى والآخر الحميد الإيجابى فمن ناحية يمثل هذا التأجيل خسارة مؤقتة لدفعة سيولة ضخمة كانت السوق بحاجة إليها حيث قدرت المستهدفات الحكومية قيمة الطرح بنحو ١٤ مليار جنيه وهو ما كان سيعيد تنشيط أحجام التداول خلال شهور الصيف الهادئة ويجذب صناديق استثمار أجنبية جديدة.

وأضاف أن هذا التأجيل يضع أيضًا بعض الضغوط على برنامج الخصخصة ككل الذى يستهدف التخارج وجذب مليارات الدولارات لدعم المؤشرات المالية للدولة وقد يعطى إشارات سلبية مؤقتة لبعض المستثمرين حول الجدول الزمنى ومدى الالتزام به أمام المؤسسات الدولية وأهمها صندوق النقد الدوليو

لكن من ناحية أخرى رأى أن هناك إيجابية فيمكن أن ينظر للقرار باعتباره خطوة عقلانية لأن طرح أصل مصرفى قوى وثالث أكبر بنك حكومى فى البلاد يمتلك أصولا تقترب من ٤٥٠ مليار جنيه وفروعًا تتجاوز ٣٦٠ فرع فى توقيت مضطرب سياسيًا قد يظلم السهم ويؤدى لتقييمه بسعر منخفض لا يعكس قيمته الحقيقية..

ورأى أن التأجيل لعدة أشهر قد يكون فرصة ذهبية لبنوك الاستثمار المكلفة بالطرح لتنظيم جولات ترويجية أقوى تضمن نجاح الطرح وجذب السيولة التى يستحقها هذا الكيان المصرفى الضخم عندما يأتى ميعاد الطرح الفعلى فى الربع الأخير من العام الحالي.

وأوضح أحمد عبد الفتاح خبير سوق المال أنه للمرة السادسة يتم تأجيل طرح بنك القاهرة حتى نهاية العام الحالى بسبب عدم استقرار الاوضاع فى الشرق الاوسط نتيجة استمرار التوترات الجيوسياسية المرتبطة بحرب إيران.

وأشار إلى أنه يعانى هذا الطرح من تاريخ كبير من التأجيلات ففى عام ٢٠٠٨ (التاجيل الأول): الغت الحكومة خطة بيع البنك لمستثمر استراتيجى الأسبوع الأخير قبل التنفيذ نتيجة الأزمة المالية العالمية..

عام ٢٠١٧ (التاجيل الثاني): لعدم جاهزية السوق وقتها وقد مر بضعف شديد منع استكماله. وعام ٢٠٢٠ (التاجيل الثالث): تم التعليق بسبب تفشى جائحة كورونا.

وفى عام ٢٠٢٢ (التاجيل الرابع): بسبب اندلاع الحرب الروسية الأوكرانية ، وفى عام ٢٠٢٥ (التاجيل الخامس): خلافات التقييم مع عرض إماراتى وسط عدم استقرار اسعار الصرف.

أما فى يونيو ٢٠٢٦ (احدث تاجيل) فتم التاجيل لمدة ٤ أشهر إضافية ليكون نهاية العام، وذلك بسبب التوترات الجيوسياسية فى الشرق الأوسط..

ورأى أن للطرح دلالة هامة وتداعيات إيجابية مع اقتراب انتهاء برنامج الإصلاح المتفق عليه بين الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى والذى اجرت بعثته المراجعتين السادسة والسابعة للاقتصاد المصرى قبل ايام قليلة.

وبالنسبة للتاثير على البورصة توقع أنه لن يكون هناك تاثير نظرا لتكرار الأمر بجانب وجود طرح جديد بالفعل يستقطب الاهتمام للمستثمرين وسيولتهم مما يجعل عدم وجود تأثير بأى عمليات تأجيل للبنك أو أى من شركات البرنامج الحكومى ونعول الخسارة فقط على فقدان السوق كيان ضخم يزيد من عمق السوق ويزيد من عدد المستثمرين الجدد المرتقبين.

توقعات ببدء التنفيذ فى النصف الثانى من 2026..

البورصة جاهزة للطروحات الحكومية

كتب- طه نبيل

تعمل الحكومة على الإسراع فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية باعتباره أحد المحاور الرئيسية لتعزيز دور القطاع الخاص، وجذب الاستثمارات، وتنشيط التداولات فى البورصة المصرية، وسط ترقب من المستثمرين لبدء طرح شركات جديدة خلال النصف الثانى من العام.

وكشف الدكتور هاشم السيد، مساعد رئيس مجلس الوزراء ورئيس وحدة الشركات المملوكة للدولة، عن استمرار الحكومة فى تنفيذ برنامج الطروحات الحكومية، مشيرًا إلى أنه تم تجهيز ١٦ شركة تابعة لقطاع الأعمال العام للطرح، مع إضافة ٤ شركات أخرى بنهاية يونيو، إلى جانب ١٠ شركات من قطاع البترول، ليصل إجمالى الشركات المستهدفة إلى ٣٠ شركة.

وأوضح أن عمليات الطرح تتم وفق آليات تضمن الشفافية وتحديد القيمة العادلة للشركات من خلال مستشارين ماليين مستقلين، لافتًا إلى أن طرح بنك القاهرة لا يزال قائمًا ومن المتوقع استكماله خلال الربع الأخير من العام.

واستطلعت «البورصجية» آراء عدد من خبراء سوق المال حول تأثير برنامج الطروحات الحكومية على أداء البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة.

وقال محمد عبد الهادي، خبير أسواق المال، إن الطروحات الحكومية المرتقبة خلال الفترة المقبلة تمثل عامل دعم قوى للسوق، خاصة بعد إعلان الحكومة خلال الفترة السابقة عن عدد من الشركات والصناعات التحويلية الكبرى ذات النتائج المالية القوية.

وأضاف أن تأجيل طرح بنك القاهرة أثار علامات استفهام كبيرة داخل السوق، خاصة أن البورصة المصرية مهيأة حاليًا من حيث أحجام وقيم التداول، فضلًا عن وجود العديد من المؤشرات الإيجابية التى تدعم نجاح أى طرح جديد.

وأشار إلى أن كافة الإدراجات التى تمت خلال النصف الأول من العام حققت نجاحًا كبيرًا، وهو ما يؤكد وجود جاذبية قوية للشراء فى السوق المصرية، خاصة مع ارتفاع أحجام التداول وتطور آليات السوق.

وأكد أن تداول المشتقات المالية وزيادة قيم وأحجام التداول من العوامل الداعمة لنجاح برنامج الطروحات الحكومية، موضحًا أن السوق أصبح أكثر قدرة على استيعاب شركات جديدة وجذب شرائح متنوعة من المستثمرين.

وتوقع عبد الهادى أن تبدأ الحكومة تنفيذ طروحات جديدة خلال النصف الثانى من العام، من خلال طرح مجموعة من الشركات القوية المنتظرة، بما ينعكس إيجابًا على السيولة وعمق السوق.

وقالت دعاء زيدان، خبيرة أسواق المال، إن برنامج الطروحات الحكومية من شأنه تعميق سوق المال وزيادة عدد الشركات المتداولة، وهو ما يسهم فى جذب مستثمرين جدد سواء من المصريين أو العرب أو الأجانب.

وأضافت أن الحديث يدور حول طروحات لشركات كبيرة مثل بنك القاهرة ومصر للتأمين وغيرها، إلا أن السوق ينتظر التطبيق الفعلى للبرنامج أكثر من الاكتفاء بالإعلانات والخطط.

وأشارت إلى أن ملف الطروحات الحكومية مطروح منذ سنوات طويلة، لكن المستثمرين يترقبون اتخاذ خطوات تنفيذية واضحة على أرض الواقع، مؤكدة أن بدء الطروحات الجديدة سيكون العامل الأهم فى تعزيز الثقة وزيادة جاذبية البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة.

ورأت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، أن عودة برنامج الطروحات الحكومية تأتى استكمالا لوثيقة سياسة ملكية الدولة فى نسختها الثانية، مؤكدة أن البرنامج يسهم فى زيادة عمق واتساع سوق المال، كما يدعم توجه الدولة لإتاحة مساحة أكبر للقطاع الخاص للمشاركة فى النشاط الاقتصادي.

وأضافت أن الفترة الأخيرة شهدت تنامى دور القطاع الخاص داخل البورصة من خلال عدد من الطروحات والاستثمارات الجديدة، مشيرة إلى أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص تعكس جدية الدولة فى تنفيذ برنامج الطروحات وزيادة عدد الشركات المقيدة والمتداولة فى السوق.

وأوضحت أن البرنامج يهدف إلى تعزيز القدرات المالية للدولة وتوفير موارد إضافية يمكن توجيهها إلى المشروعات التنموية، إلى جانب المساهمة فى تقليل الاعتماد على الاستدانة الخارجية، من خلال جذب استثمارات جديدة وتطبيق معايير الحوكمة والاستدامة بما يدعم معدلات النمو الاقتصادي.

وأكدت أن نجاح البرنامج يتطلب دراسة دقيقة لتوقيتات الطرح وظروف السوق، لافتة إلى أن تنفيذ طروحات جديدة فى فترات ضعف المؤشرات قد يزيد من الضغوط على السوق ويؤثر على معدلات التغطية والإقبال من المستثمرين.

وأضافت أن التوترات الجيوسياسية فى المنطقة أثرت على شهية المستثمرين الأجانب تجاه الأسواق الناشئة، ما يجعل الترويج الجيد للطروحات واختيار التوقيت المناسب بين كل طرح وآخر من العوامل الأساسية لضمان نجاح البرنامج وتحقيق أفضل قيمة ممكنة للأصول المطروحة.

وشددت على أهمية التركيز على طرح شركات تعمل فى قطاعات جاذبة للمستثمرين وتتمتع بفرص نمو قوية، بما يضمن تحقيق أهداف برنامج الطروحات وتعزيز جاذبية البورصة المصرية خلال الفترة المقبلة.

ومن جانبه، أكد حسام عيد، خبير أسواق المال، أن نجاح برنامج الطروحات الحكومية خلال النصف الثانى من العام سيكون أحد أهم العوامل الداعمة لأداء البورصة المصرية، لما يوفره من زيادة فى عمق السوق وارتفاع معدلات السيولة وجذب شرائح جديدة من المستثمرين المحليين والأجانب.

وأضاف أن السوق يمتلك مقومات قوية لاستقبال طروحات جديدة حال بدء التنفيذ الفعلى للبرنامج، مشيراً إلى أن زيادة عدد الشركات المقيدة وتنوع القطاعات المطروحة من شأنهما تعزيز كفاءة السوق ورفع جاذبيته أمام المؤسسات الاستثمارية.

وأوضح أن الطروحات الحكومية المرتقبة، إلى جانب تحسن الأوضاع الاقتصادية واستقرار الأسواق، يمكن أن تسهم فى عودة الزخم الإيجابى للبورصة خلال الفترة المقبلة، بما يدعم استهداف مستويات قياسية جديدة للمؤشرات الرئيسية.

«النواب» يوافق على تعديلات «الدمغة»..

«الضريبة العمياء» أمر واقع على تعاملات البورصة

كتب- أحمد عبدالمنعم:

وافق مجلس النواب، برئاسة المستشار هشام بدوي، نهائيًا على مشروع قانون مقدم من الحكومة لتعديل بعض أحكام قانون ضريبة الدمغة الصادر بالقانون رقم ١١١ لسنة ١٩٨٠، فى ضوء تقرير اللجنة المشتركة من لجنة الخطة والموازنة ومكتبى لجنتى الشئون الدستورية والتشريعية.

ويأتى ذلك استجابة لتوجيهات رئيس الجمهورية بشأن استكمال تنفيذ محاور الحزمة الثانية من مبادرة التسهيلات الضريبية، والتى تستهدف مواصلة مسار الإصلاح الضريبى الذى بدأته وزارة المالية ومصلحة الضرائب المصرية، وترسيخ مبادئ الشفافية والعدالة الضريبية وتعزيز الثقة بين الإدارة الضريبية ومجتمع الأعمال.

ويقضى مشروع القانون باستبدال نص المادة (٨٣ مكرراً) من قانون ضريبة الدمغة، بما يقرر فرض ضريبة دمغة نسبية على إجمالى عمليات بيع الأوراق المالية المقيدة بالبورصة المصرية، سواء كانت أوراقاً مالية مصرية أو أجنبية، دون خصم أى تكاليف.

وينص المشروع على أن يتحمل كل من البائع والمشترى عبء الضريبة بواقع ٠,٥ فى الألف لكل طرف، سواء كان مقيماً أو غير مقيم، بما يحقق توحيداً للمعاملة الضريبية بين جميع المتعاملين فى السوق.

ويرى خبراء بسوق المال، أن قرار تطبيق ضريبة الدمغة والتى يطلق عليها «الضريبة العمياء» سيكون له تأثير إيجابى على أداء البورصة المصرية.

قال محمد وحيد خبير أسواق المال، إن قرار تطبيق ضريبة الدمغة سيكون له تأثير إيجابى على أداء البورصة المصرية، موضحا أن ضريبة الأرباح الرأسمالية كانت تواجه تحديات تنفيذية عديدة، فضلًا عن كونها تمثل مصدر قلق للمستثمرين نتيجة اقتطاع ١٠٪ من الأرباح المحققة.

وأضاف وحيد أن ضريبة الدمغة تتميز بالوضوح والبساطة، إذ يتم تحصيلها على عمليات التداول بنسبة محدودة، ما يمنح المستثمرين رؤية واضحة للتكلفة المرتبطة بتعاملاتهم، مشيرًا إلى أن النظام الجديد قد يسهم فى جذب شريحة أوسع من المستثمرين ويعزز من تنافسية سوق المال المصرية.

وقالت حنان رمسيس، خبيرة أسواق المال، إن قرار فرض ضريبة دمغة على إجمالى عمليات بيع الأوراق المالية المقيدة بالبورصة من شأنه أن ينعكس إيجابيًا على أداء السوق، ويسهم فى تعزيز استقرار بيئة الاستثمار وزيادة وضوح المنظومة الضريبية أمام المستثمرين.

وأضافت أن التأثير الإيجابى للقرار سيظهر بصورة أكبر على المديين المتوسط والطويل، مع قدرة السوق على استيعاب التكلفة الجديدة واستمرار النشاط الاستثماري.

وأوضحت رمسيس أن ضريبة الدمغة تعد أكثر وضوحًا وسهولة فى التطبيق مقارنة بضريبة الأرباح الرأسمالية، وهو ما يمنح المستثمرين رؤية أكثر دقة للتكاليف المرتبطة بالتداول ويعزز من جاذبية السوق أمام مختلف شرائح المستثمرين.

لغة مالية عالمية موحدة..

ISO 20022 تغير قواعد اللعبة فى عالم المدفوعات

كتب: ياسر جمعه

لم تعد المنافسة فى القطاع المالى العالمى قائمة فقط على حجم السيولة أو قدرة المؤسسات على تنفيذ التحويلات المالية بسرعة، بل أصبحت ترتبط بشكل أكبر بقدرة المؤسسات على امتلاك البيانات الدقيقة وتحليلها وتحويلها إلى قرارات أكثر كفاءة.

ومن هذا المنطلق جاء التحول العالمى نحو تطبيق معيار ISO ٢٠٠٢٢ الخاص برسائل المدفوعات والتحويلات المالية، باعتباره أحد أهم التطورات التى تعيد تشكيل مستقبل الصناعة المصرفية، حيث لا يمثل مجرد تحديث تقنى لنظام الرسائل المالية، وإنما يمثل انتقالًا كاملًا إلى مرحلة جديدة تعتمد على جودة البيانات وقدرتها على دعم الخدمات المالية الحديثة.

وفى هذا الإطار، أعلن البنك المركزى المصرى انتقال القطاع المصرفى اعتبارًا من ٢١ يونيو ٢٠٢٦ إلى اعتماد معيار ISO ٢٠٠٢٢ الدولى الخاص برسائل السويفت للتحويلات المالية بين البنوك المصرية، فى خطوة تستهدف تطوير منظومة المدفوعات، ورفع كفاءة البنية التحتية المالية، وتعزيز قدرة القطاع المصرفى على مواكبة المعايير العالمية.

ويرى خبراء اقتصاديون ومصرفيون أن تطبيق المعيار الجديد يمثل نقلة نوعية فى منظومة المدفوعات المصرية، لما يوفره من قدرة أكبر على تبادل البيانات المالية بصورة أكثر دقة وتنظيمًا، بما يساهم فى تقليل الأخطاء التشغيلية، وتسريع عمليات التسوية، وتعزيز مستويات الأمان والامتثال.

ويؤكد خبراء القطاع المالى أن تطبيق ISO ٢٠٠٢٢ يتجاوز كونه مشروعًا تقنيًا داخل البنوك، ليصبح جزءًا من استراتيجية أوسع لتطوير الاقتصاد الرقمى وتعزيز كفاءة التعاملات المالية.

فالبيانات المنظمة التى يوفرها المعيار تمنح المؤسسات قدرة أكبر على تحليل الأسواق، وإدارة السيولة، وتطوير الخدمات، كما تدعم جهود البنك المركزى فى تعزيز الشمول المالى وتوسيع قاعدة المستفيدين من الخدمات المصرفية.

كما يساهم المعيار فى تحسين تجربة العملاء من خلال تقليل زمن تنفيذ المعاملات، وزيادة شفافية التحويلات، ورفع مستوى الثقة فى الخدمات المالية الرقمية.

ومع دخول القطاع المصرفى المصرى مرحلة جديدة من التطوير، يمثل تطبيق ISO ٢٠٠٢٢ خطوة مهمة نحو بناء منظومة مالية أكثر كفاءة وارتباطًا بالمعايير العالمية.

وبذلك يصبح ISO ٢٠٠٢٢ ليس مجرد معيار جديد للمدفوعات، بل منصة أساسية للجيل القادم من الخدمات المالية الرقمية، وداعمًا رئيسيًا لاقتصاد يعتمد على السرعة والدقة والشفافية فى اتخاذ القرار.

مستقبل المدفوعات

أكد الخبير الاقتصادى باهر عبد العزيز أن معيار ISO ٢٠٠٢٢ يمثل أحد أهم التحولات الاستراتيجية التى يشهدها القطاع المالى عالميًا، موضحًا أن المعيار الجديد لا يقتصر على تطوير آلية إرسال واستقبال رسائل التحويلات المالية، لكنه يعيد صياغة طريقة تعامل المؤسسات المالية مع البيانات.

وقال عبد العزيز إن القاعدة الأساسية التى أصبحت تحكم المنافسة فى القطاع المالى خلال المرحلة الحالية تتمثل فى أن «من يملك البيانات الأفضل.. يملك القرار الأفضل»، موضحًا أن البيانات تحولت إلى أصل استراتيجى لا يقل أهمية عن رأس المال والسيولة.

وأضاف أن المؤسسات المالية أصبحت تعتمد بشكل متزايد على البيانات فى تطوير المنتجات، وإدارة المخاطر، وتحسين تجربة العملاء، واتخاذ القرارات الاستثمارية والتشغيلية، وهو ما يجعل وجود معيار عالمى موحد لتبادل المعلومات المالية ضرورة وليس خيارًا.

وأوضح أن ISO ٢٠٠٢٢ يوفر نموذجًا موحدًا وغنيًا بالمعلومات لتبادل الرسائل المالية بين البنوك والمؤسسات المالية، بما يسمح بنقل تفاصيل أكثر حول المعاملات، تشمل بيانات العملاء، والغرض من التحويل، والمستفيدين، والمعلومات المرتبطة بالامتثال والرقابة.

وأشار إلى أن الأنظمة التقليدية كانت تعتمد على رسائل محدودة البيانات، وهو ما كان يحد من قدرة المؤسسات على الاستفادة من المعلومات المصاحبة للمدفوعات، بينما يوفر المعيار الجديد بيئة أكثر ذكاءً تعتمد على البيانات المنظمة والقابلة للتحليل الآلي.

وأكد عبد العزيز أن تطبيق المعيار يساهم فى رفع كفاءة المدفوعات من خلال تقليل الأخطاء التشغيلية، وخفض معدلات رفض المعاملات، وتقليل الحاجة إلى التدخلات اليدوية، بما يؤدى إلى سرعة أكبر فى تنفيذ العمليات وتحسين مستوى الخدمات المقدمة للعملاء.

تسريع التسويات ورفع كفاءة القطاع المصرفي

وأكد الدكتور أشرف غراب، الخبير الاقتصادى ونائب رئيس الاتحاد العربى للتنمية الاجتماعية بمنظومة العمل العربى بجامعة الدول العربية لشئون التنمية الاقتصادية، أن تطبيق البنك المركزى المصرى لمعيار ISO ٢٠٠٢٢ يأتى فى إطار تطوير منظومة المدفوعات ورفع كفاءة الخدمات المصرفية.

وأوضح غراب أن المعيار الجديد يحقق العديد من المكاسب للقطاع المصرفي، أبرزها سرعة معالجة التحويلات المالية وزيادة كفاءة عمليات التسوية بين البنوك، بما يقلل الوقت اللازم لتنفيذ المعاملات.

وأشار إلى أن أهمية ISO ٢٠٠٢٢ تكمن فى قدرته على توفير معلومات أكثر دقة وتفصيلًا داخل رسائل التحويلات المالية، الأمر الذى يقلل من احتمالات الخطأ ويرفع جودة البيانات المتبادلة بين المؤسسات المالية.

وأوضح أن المعيار الجديد يمثل تحديثًا مهمًا للبنية التحتية للمدفوعات، كما يدعم تطوير أنظمة التسويات اللحظية والتحول الرقمى داخل البنوك.

وأكد غراب أن تطبيق ISO ٢٠٠٢٢ يدعم كذلك الخدمات المصرفية الرقمية الحديثة، مثل الخدمات المصرفية المفتوحة وتحليلات البيانات الذكية، بما يساعد المصارف على تطوير منتجات مالية أكثر ابتكارًا وتلبية احتياجات العملاء.

ISO ٢٠٠٢٢.. من إدارة العمليات إلى إدارة البيانات

وأوضح الدكتور أحمد شوقي، الخبير المصرفي، أن التحول إلى معيار ISO ٢٠٠٢٢ يعكس تغيرًا جوهريًا فى طبيعة العمل المصرفي، حيث لم يعد الهدف الرئيسى هو نقل الأموال فقط، ولكن نقل الأموال مصحوبة ببيانات دقيقة وكاملة تساعد على رفع كفاءة المنظومة المالية بالكامل.

وقال شوقى إن المعيار الجديد أصبح يمثل اللغة المالية المشتركة التى تتجه إليها البنوك والمؤسسات المالية حول العالم، نظرًا لما يوفره من قدرة على توحيد شكل البيانات وتحسين التواصل بين الأنظمة المختلفة.

وأضاف أن ISO ٢٠٠٢٢ يستخدم فى العديد من المجالات المالية، ومنها المدفوعات المحلية والدولية، والتحويلات بين البنوك، والأوراق المالية، والتمويل التجاري، ومعاملات النقد الأجنبي، وهو ما يعكس اتساع نطاق تأثيره على الصناعة المالية.

المشروعات الصغيرة والمتوسطة.. المستفيد الجديد من ثورة البيانات

وأكد الدكتور خالد نجاتي، نائب رئيس الاتحاد الدولى للمشروعات الصغيرة والمتوسطة الأسبق، أن أهمية تطبيق معيار ISO ٢٠٠٢٢ لا تقتصر على البنوك فقط، وإنما تمتد آثارها إلى قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة باعتباره أحد أهم محركات النمو الاقتصادي.

وأوضح نجاتى أن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تحتاج إلى بيئة مالية أكثر سرعة وشفافية تساعدها على إدارة عملياتها اليومية والتوسع فى نشاطها، وهو ما يوفره المعيار الجديد من خلال تحسين جودة البيانات المالية وتقليل الأخطاء فى عمليات الدفع والتحويل.

عن طريق الاستثمار..

تعاون بين البنك الأهلى و«برايم بروبيرتيز مصر» لدعم برامج الإقامة والجنسية

أعلن البنك الأهلى المصرى توقيع بروتوكول تعاون مع شركة برايم بروبيرتيز مصر، الوكيل الحكومى المعتمد لبرنامج الجنسية المصرية عن طريق الاستثمار فى مجال الاستثمار والتسويق العقارى وحلول الإقامة والجنسية عن طريق الاستثمار.

هدف البروتوكول إلى تقديم مجموعة من الخدمات المتكاملة للعملاء والمستثمرين الراغبين فى الاستفادة من برامج الإقامة والحصول على الجنسية المصرية عن طريق الاستثمار، بما يتيح لهم الاستفادة من الحلول المصرفية المتنوعة التى يقدمها البنك الأهلى المصرى وفقاً للضوابط والتعليمات المنظمة لذلك.

وقال كريم سوس، رئيس التجزئة المصرفية التنفيذى بالبنك الأهلى المصري، فى بيان له، إن هذه الشراكة تمثل خطوة جديدة نحو تعزيز التعاون مع المؤسسات المتخصصة فى مجال الاستثمار وجذب رؤوس الأموال الأجنبية، بما يسهم فى توفير حلول متكاملة للمستثمرين الراغبين فى الحصول على الإقامة أو الجنسية المصرية من خلال الاستثمار.

وأشار إلى أن البنك يحرص بشكل مستمر على تطوير خدماته ومنتجاته بما يتماشى مع المتغيرات الاقتصادية واحتياجات العملاء المختلفة، وبما يدعم جهود الدولة المصرية فى جذب الاستثمارات الأجنبية وتعزيز التدفقات النقدية بالعملة الأجنبية.

وقال محمد جميل رئيس مجموعة الفروع بالبنك الأهلى المصري، إن توقيع هذا البروتوكول يأتى فى إطار استراتيجية البنك للتوسع فى تقديم خدمات مصرفية مبتكرة تلبى احتياجات العملاء الحاليين والجدد، مشيراً إلى أن البنك يولى اهتماماً خاصاً بشريحة العملاء الأجانب.

وأضاف أن البنك الأهلى المصرى يمتلك المقومات والخبرات التى تؤهله لتقديم تجربة مصرفية متكاملة لهذه الشريحة من العملاء، بما يعكس مكانته الرائدة فى السوق المصرفى المصري.

وقالت هيدى راغب، رئيس تطوير أعمال الفروع للتجزئة المصرفية بالبنك الأهلى المصري، إن البروتوكول يساهم بشكل فعال فى زيادة أعداد العملاء الأجانب لدى البنك، بالإضافة إلى دعم الحصيلة الدولارية من خلال جذب تحويلات واستثمارات جديدة بالعملة الأجنبية، وهو ما يتماشى مع توجهات البنك نحو تعزيز مساهمته فى دعم الاقتصاد الوطني.

وقال هانى مصطفى المؤسس والرئيس التنفيذى لشركة برايم بروبيرتيز مصر، إن هذه الشراكة تمثل خطوة استراتيجية مهمة نحو تقديم تجربة متكاملة للمستثمرين الدوليين تجمع بين الخبرة المتخصصة لشركة برايم بروبيرتيز مصر فى برامج الإقامة والجنسية عن طريق الاستثمار، وبين الحلول والخدمات المصرفية التى يقدمها أكبر بنك فى مصر.

وأضاف أن هذا التعاون يهدف إلى تسهيل رحلة المستثمر الأجنبى بداية من دراسة فرص الاستثمار وحتى استكمال الإجراءات المطلوبة، من خلال منظومة أكثر تكاملاً واحترافية تدعم توجه الدولة المصرية نحو جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية وتعزيز مكانة مصر كوجهة استثمارية إقليمية ودولية.

وأكد أن شركة برايم بروبيرتيز مصر، من خلال خبرتها الممتدة منذ عام ٢٠٠٩ وشبكة علاقاتها الدولية، ستواصل العمل على التعريف بالفرص الاستثمارية فى مصر وبرامج الإقامة والجنسية عن طريق الاستثمار للمستثمرين حول العالم.

«بنك القاهرة» ضمن أقوى 200 علامة تجارية فى إفريقيا

أعلنت مؤسسة Brand Finance العالمية، المتخصصة فى تقييم العلامات التجارية، عن إدراج بنك القاهرة ضمن قائمة أقوى ٢٠٠ علامة تجارية فى أفريقيا لعام ٢٠٢٦، حيث جاء البنك فى المركز الـ١٠٠ على مستوى القارة، فى إنجاز جديد يعكس المكانة المتنامية للبنك على المستويين المحلى والإقليمى ويؤكد نجاح استراتيجيته فى تعزيز قوة علامته التجارية وترسيخ مكانته كأحد أبرز المؤسسات المصرفية فى المنطقة.

ويأتى هذا التصنيف استنادًا إلى مجموعة من المعايير الدقيقة التى تعتمدها مؤسسة Brand Finance، والتى تشمل الأداء المالي، وقوة العلامة التجارية، ومستويات الثقة والولاء لدى العملاء، والحضور فى السوق، والقدرة على تحقيق النمو المستدام.

ويعكس إدراج بنك القاهرة ضمن هذا التصنيف المرموق نجاح البنك فى مواصلة تعزيز حضوره بالسوق المصرفى المصري، وتطوير خدماته ومنتجاته المصرفية، والاستثمار فى التحول الرقمى والابتكار، بما يسهم فى تقديم تجربة مصرفية متطورة تلبى احتياجات العملاء وتواكب المتغيرات المتسارعة فى القطاع المصرفي.

كما يواصل البنك جهوده فى دعم الشمول المالى والتمويل المستدام وتمكين مختلف القطاعات الاقتصادية، بما يتماشى مع توجهات الدولة والبنك المركزى المصرى نحو تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية المستدامة.

ويأتى هذا الإنجاز امتدادًا للنجاحات التى حققها بنك القاهرة فى التصنيفات الدولية للعلامات التجارية، حيث سبق أن أدرجته مؤسسة Brand Finance ضمن قائمة أقوى ١٠ علامات تجارية فى مصر لعام ٢٠٢٥، بما يعكس النمو المستمر لقوة العلامة التجارية للبنك وتعزيز مكانته التنافسية على المستويين المحلى والإقليمي.

ويُذكر أن مؤسسة Brand Finance تُعد من أبرز الجهات العالمية المتخصصة فى تقييم العلامات التجارية، وتصدر سنويًا تصنيفاتها استنادًا إلى منهجيات ومعايير دولية معتمدة لقياس قوة وقيمة العلامات التجارية فى مختلف القطاعات الاقتصادية، ويُعد التواجد ضمن قائمة أقوى العلامات التجارية فى أفريقيا مؤشرًا على قوة العلامة التجارية ومكانتها التنافسية على المستوى الإقليمي.

40 عامًا من الخبرة المصرفية تقود «أبو الفتوح» لرئاسة «التعمير والإسكان»

وافق مجلس إدارة بنك التعمير والإسكان على تعيين المصرفي المخضرم يحيى أبو الفتوح نائب رئيس البنك الأهلى المصرى رئيسًا تنفيذيًا وعضوًا منتدبًا للبنك اعتبارًا من الأول من يوليو المقبل، خلفًا لحسن غانم، وذلك بعد استكمال الإجراءات القانونية والحصول على الموافقات اللازمة من الجهات المختصة.

يعد المصرفى يحيى أبو الفتوح من أبرز القيادات المصرفية فى السوق المصرية، حيث يمتلك خبرة مهنية تمتد لأكثر من ٤٠ عامًا فى القطاع المصرفي، تنقل خلالها بين عدد من البنوك المحلية والدولية، وصولًا إلى توليه منصب الرئيس التنفيذى والعضو المنتدب لبنك التعمير والإسكان اعتبارًا من الأول من يوليو المقبل.

بدأ أبو الفتوح مسيرته المهنية عقب تخرجه بالعمل فى بنك مصر عام ١٩٨٣، قبل أن ينتقل للعمل فى عدد من المؤسسات المصرفية من بينها بنك أوف أمريكا والبنك العربي، حيث تدرج فى المناصب حتى شغل مواقع قيادية بارزة ساهمت فى صقل خبراته فى مجالات الائتمان وإدارة المخاطر والتطوير المؤسسي.

ويُعد البنك الأهلى المصرى المحطة الأهم فى المسيرة المهنية للمصرفى يحيى أبو الفتوح، الرئيس التنفيذى الجديد لبنك التعمير والإسكان، حيث قضى داخله ٢٨ عاما شهدت انتقاله عبر عدد من المناصب القيادية التى أسهمت فى ترسيخ مكانته كأحد أبرز الخبراء فى إدارة المخاطر والائتمان.

وانضم إلى البنك الأهلى المصرى عام ٢٠٠٨ مديرًا عامًا لقطاع مخاطر الائتمان، حيث لعب دورًا مهمًا فى تطوير السياسات الائتمانية وإعادة هيكلة النماذج والإجراءات المنظمة للعملية الائتمانية، بما ساهم فى تعزيز كفاءة إدارة المخاطر داخل البنك.

وفى عام ٢٠١١، تولى منصب عضو اللجنة التنفيذية والمشرف العام على قطاعى مخاطر الائتمان ومعالجة وإعادة هيكلة الديون غير المنتظمة، حيث قاد جهودًا بارزة فى خفض حجم الديون المتعثرة بشكل ملحوظ من نحو ٣٠ مليار جنيه إلى حوالى ٦ مليارات جنيه خلال سنوات قليلة، عبر تطبيق سياسات إعادة الهيكلة والتحصيل والتسويات المصرفية.

كما أشرف خلال تلك الفترة على عدد من القطاعات الحيوية داخل البنك، من بينها قطاعات الائتمان للشركات الكبرى، والمحفظة الائتمانية، وتطبيقات معايير بازل ٢، وسياسات الائتمان، والاستعلامات الائتمانية، ومعالجة الديون، ما عزز من قوة البنية الائتمانية للبنك الأهلى المصري.

وفى عام ٢٠١٤، تم تعيينه عضوًا بمجلس الإدارة التنفيذى ورئيسًا لقطاعات المخاطر بالبنك الأهلى المصري، قبل أن يتولى فى عام ٢٠١٦ منصب نائب رئيس مجلس إدارة البنك، وهو المنصب الذى شغله لسنوات طويلة، ساهم خلالها فى دعم استراتيجية التوسع وتعزيز الاستقرار المالى للبنك.

تحركات من «البنك الأهلى» و«مصر» لاستعادة جاذبيتها..

تراجع «الادخار» يرفع عائد «الشهادات»

كتبت- منال عمر:

أثار قرار بنك مصر برفع سعر الفائدة على شهادة الادخار «القمة» للمرة الثانية خلال شهرين حالة من الجدل والتساؤلات داخل القطاع المصرفي، خاصة مع ترقب الأسواق لاجتماع لجنة السياسة النقدية بالبنك المركزى المصرى خلال الشهر المقبل لحسم أسعار الفائدة.

وتزامنت هذه الخطوة مع تحركات مشابهة من البنك الأهلى المصري، ما دفع العديد من المراقبين إلى التساؤل حول أسباب هذا التوجه، ومدى إمكانية أن تشهد السوق المصرفية موجة جديدة من رفع العوائد على شهادات الادخار.

ويأتى هذا التحرك فى وقت تشهد فيه السوق المصرية تغيرات اقتصادية متسارعة، تتطلب من البنوك البحث عن وسائل أكثر فاعلية للحفاظ على المدخرات المحلية وجذب سيولة جديدة، خاصة فى ظل المنافسة القوية من أدوات استثمارية أخرى مثل الذهب والعقارات وأذون الخزانة.

ورفع بنكا الأهلى ومصر أكبر بنكين فى القطاع المصرفى المصرى سعر الفائدة على الشهادات ذات العائد الثابت إلى ١٧,٨٥٪ وطرح شهادات جديدة بسعر فائدة متغير يصل إلى ١٩,٥٪.

وتعد هذه الزيادة الثانية خلال فترة قصيرة، وهو ما يعكس توجهًا واضحًا لدى البنك نحو تعزيز جاذبية الشهادات الادخارية فى مواجهة البدائل الاستثمارية الأخرى التى استقطبت جزءًا من أموال المدخرين خلال الفترة الماضية.

ويرى خبراء مصرفيون أن رفع العائد يأتى ضمن استراتيجية تهدف إلى الحفاظ على قاعدة العملاء الحالية وجذب شرائح جديدة من المودعين، خاصة مع تزايد اهتمام المواطنين بالبحث عن استثمارات تحقق عوائد مستقرة وآمنة.

البنك الأهلى المصرى شريك رئيسى فى تحركات السوق

يعد البنك الأهلى المصرى أكبر بنك حكومى فى مصر، بينما يأتى بنك مصر فى المرتبة الثانية من حيث حجم الأصول والودائع. ولذلك فإن أى تحركات تتعلق بأسعار الفائدة من جانب هذين البنكين غالبًا ما تؤثر بشكل مباشر على اتجاهات السوق المصرفية.

وخلال السنوات الأخيرة، اعتاد البنكان التنسيق فى طرح شهادات الادخار ذات العوائد المرتفعة، خصوصًا فى الفترات التى تتطلب جذب السيولة أو دعم أهداف السياسة النقدية. ولذلك يرى مراقبون أن تحركات البنك الأهلى وبنك مصر تمثل مؤشرًا مهمًا على توجهات القطاع المصرفى خلال المرحلة المقبلة.

وتستحوذ المؤسستان على نسبة كبيرة من ودائع العملاء فى مصر، ما يجعل قراراتهما مؤثرة ليس فقط على المدخرين، ولكن أيضًا على البنوك المنافسة التى تسعى للحفاظ على حصتها السوقية.

تراجع الادخار يدفع البنوك للتحرك

تأتى هذه القرارات فى ظل تراجع معدل الادخار المحلى إلى مستويات منخفضة. ووفقًا لتقرير صادر عن المعهد القومى للتخطيط، سجل معدل الادخار فى مصر نحو ١,٢٪ خلال العام المالى ٢٠٢٤/٢٠٢٥، وهو من أدنى المعدلات خلال العقود الأخيرة.

ويعكس هذا التراجع تحول شريحة من المواطنين نحو استثمارات أخرى يرون أنها أكثر قدرة على الحفاظ على قيمة الأموال فى ظل المتغيرات الاقتصادية والتضخم، مثل شراء الذهب أو الاستثمار العقارى أو حتى الاحتفاظ بالسيولة بعملات أجنبية.

وأمام هذا الوضع، تسعى البنوك إلى استعادة جاذبية الادخار المصرفى عبر تقديم عوائد أعلى تشجع العملاء على إعادة توجيه مدخراتهم إلى الشهادات البنكية.

لماذا رفعت البنوك أسعار الفائدة؟

يرى الخبير المصرفى محمد عبد العال أن قرار رفع الفائدة على الشهادات يرتبط بعدة عوامل اقتصادية ومصرفية فى الوقت نفسه.

فمن ناحية، تسعى البنوك إلى تقديم عائد حقيقى للمودعين يساعدهم على مواجهة آثار التضخم والحفاظ على القوة الشرائية لمدخراتهم. ومن ناحية أخرى، تهدف هذه الخطوة إلى استعادة جزء من الأموال التى خرجت إلى أوعية استثمارية بديلة خلال الفترة الماضية.

كما أن ارتفاع العائد على أذون الخزانة الحكومية دفع بعض البنوك إلى رفع العائد على الشهادات لتقليص الفجوة بين الأداتين، بما يحافظ على تنافسية المنتجات الادخارية أمام العملاء.

ويؤكد الخبراء أن شهادات الادخار لا تمثل فقط وسيلة لجذب الودائع، بل تعد أيضًا أداة مهمة تساعد البنوك على إدارة السيولة وتوفير مصادر تمويل مستقرة يمكن استخدامها فى تمويل الأنشطة الاقتصادية المختلفة.

العلاقة بين القرار واجتماع البنك المركزي

تزامن رفع العائد على الشهادات مع حالة من الترقب لقرارات البنك المركزى المصرى بشأن أسعار الفائدة الأساسية.

وكان البنك المركزى قد أبقى أسعار الفائدة دون تغيير خلال الاجتماعات الأخيرة للجنة السياسة النقدية، ليستقر سعر عائد الإيداع عند ١٩٪ وسعر الإقراض عند ٢٠٪.

ورغم أن المركزى خفض أسعار الفائدة خلال الفترة الماضية بعد تراجع معدلات التضخم، فإن التطورات الإقليمية والعالمية دفعت الأسواق إلى إعادة تقييم توقعاتها بشأن مستقبل السياسة النقدية.

ويرى محللون أن تحركات البنك الأهلى وبنك مصر قد تعكس رغبة فى التحوط ضد أى متغيرات اقتصادية محتملة، والحفاظ على جاذبية الادخار بغض النظر عن اتجاه قرار البنك المركزى المقبل.

هل تلحق البنوك الأخرى برفع الفائدة؟

يعتقد خبراء القطاع المصرفى أن تحركات البنك الأهلى وبنك مصر قد تدفع بعض البنوك الأخرى إلى مراجعة أسعار العائد لديها خلال الفترة المقبلة.

وتختلف قرارات كل بنك وفقًا لاحتياجاته من السيولة واستراتيجيته التنافسية. فهناك بنوك تمتلك قاعدة ودائع قوية ولا تحتاج إلى رفع العائد بشكل كبير، بينما قد تجد بنوك أخرى أن زيادة الفائدة أصبحت ضرورة لجذب عملاء جدد أو منع انتقال المدخرات إلى مؤسسات منافسة.

كما تلعب المنافسة دورًا رئيسيًا فى هذه القرارات، خاصة أن العملاء أصبحوا أكثر متابعة للفروق فى العوائد بين البنوك المختلفة.

«البنك الأهلى» يرفع الفائدة على الشهادات البلاتينية

رفع البنك الأهلى المصرى سعر الفائدة ٠,٥٪ على الشهادات البلاتينية أجل ٣ سنوات للعائد الثابت إلى ١٧,٧٥٪ بدلا من ١٧,٢٥٪ يصرف العائد شهريا

وقال محمد الإتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصري،، إن البنك قام بإضافة دورية جديدة بعائد ربع سنوى ١٧,٨٥٪.

وطرح البنك شهادة جديدة متغيرة العائد لمدة ٣ سنوات بعائد سنوى ١٩,٥٪ يصرف العائد شهريا -تحتسب على أساس سعر الإيداع لدى البنك المركزى المصرى لمدة ليلة واحدة بزيادة ٠,٥٪ وبحد أدنى ١٧٪.

وتسرى التغييرات اعتباراً من الأربعاء وذلك من خلال جميع فروع البنك وكافة تطبيقاته الالكترونية، وفقا لما قاله الإتربي.

«بنك مصر» يرفع سعر الفائدة على «شهادة القمة» ويطرح باقة جديدة

قرر بنك مصر فى تحرك مفاجئ رفع سعر الفائدة على شهادة «القمة» الثلاثية ذات العائد الثابت بنسبة ٠,٥٪، ليصل إلى ١٧,٧٥٪ سنويًا بدلًا من ١٧,٢٥٪، وذلك للعائد الشهري.

كما قرر ثانى أكبر بنك فى مصر استحداث دورية صرف سنوية للعائد على شهادة «القمة» بعائد ١٧,٨٥٪.

يأتى ذلك قبل اجتماع المركزى المصرى المرتقب لحسم سعر الفائدة على الإيداع والإقراض الشهر المقبل.

وأطلق البنك باقة جديدة من الشهادات الادخارية بمدد وعوائد متنوعة، حيث طرح شهادات ادخار ذات عائد متغير يصل إلى ١٩,٢٥٪ سنويًا.

وتضمنت الباقة إصدار شهادة ادخار ثلاثية متغيرة بعائد شهرى بحد أدنى ١٧,٥٠٪ سنويًا.

بجانب طرح شهادة رباعية متغيرة بعائد شهرى بحد أدنى ١٦,٧٥٪.

وطرح شهادة خماسية متغيرة بعائد شهرى بحد أدنى ١٦,٢٥٪.

وطرح البنك شهادة ادخار لمدة ٣ سنوات بعائد سنوى مركب يبلغ ١٧,٧٥٪، يُضاف نصف سنويًا ويُصرف فى نهاية المدة، بإجمالى عائد تراكمى يصل إلى ٦٦,٥٦٪.

و يتم إتاحة هذه الشهادات أمام العملاء فى الفروع والقنوات الرقمية البنك «الموبايل البنكى والإنترنت البنكي».

من «صندوق النقد والاتحاد الأوروبى»..

3.3 مليار دولار جديدة لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادى

كتبت- منال عمر:

تترقب مصر خلال الفترة المقبلة الحصول على تمويلات جديدة بقيمة إجمالية تصل إلى ٣,٣ مليار دولار من صندوق النقد الدولى والاتحاد الأوروبي، فى خطوة تستهدف دعم برنامج الإصلاح الاقتصادى وتعزيز استقرار المالية العامة، وسط تحديات اقتصادية عالمية ومحلية تتطلب توفير مصادر تمويل إضافية لدعم الاقتصاد الوطني.

وتأتى هذه التمويلات فى إطار الشراكات الاقتصادية التى تربط مصر بالمؤسسات المالية الدولية والشركاء الأوروبيين، والهادفة إلى مساندة جهود الحكومة فى تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية وتحقيق معدلات نمو مستدامة، إلى جانب الحفاظ على استقرار الأسواق المالية والنقدية.

أعلنت أورسولا فون دير لاين، رئيسة المفوضية الأوروبية، أن مصر ستتسلم خلال الشهر الجارى تمويلاً بقيمة ١,٥ مليار يورو، بما يعادل نحو ١,٧ مليار دولار، وذلك لدعم برنامج الإصلاح الاقتصادى الذى تنفذه الحكومة المصرية.

ويعد هذا التمويل جزءاً من حزمة دعم أوروبية أكبر تبلغ قيمتها الإجمالية ٨ مليارات يورو، تم الاتفاق عليها بين الجانبين خلال الفترة الماضية بهدف تعزيز التعاون الاقتصادى والاستثماري، ودعم جهود التنمية والإصلاح فى مصر.

وكانت مصر قد حصلت بالفعل على نحو مليارى دولار من الاتحاد الأوروبى عبر شريحتين سابقتين، حيث تم صرف الشريحة الأولى خلال يناير الماضي، فيما حصلت على الشريحة الثانية خلال عام ٢٠٢٥، ما يعكس استمرار الدعم الأوروبى للاقتصاد المصري.

وتسعى الحكومة المصرية إلى توجيه هذه الموارد المالية لدعم الموازنة العامة للدولة، وتوفير السيولة اللازمة لتنفيذ عدد من البرامج الاقتصادية والتنموية، فضلاً عن المساهمة فى تخفيف الضغوط على موارد النقد الأجنبي.

بالتوازى مع التمويل الأوروبي، تواصل الحكومة المصرية وصندوق النقد الدولى استكمال إجراءات المراجعة السابعة لبرنامج الإصلاح الاقتصادي، تمهيداً للموافقة على صرف شريحة تمويلية جديدة بقيمة ١,٦ مليار دولار.

وأكد وزير المالية أحمد كجوك أن المراجعة السابعة تسير بشكل إيجابي، متوقعاً أن يوافق المجلس التنفيذى لصندوق النقد الدولى على صرف الشريحة الجديدة خلال الفترة المقبلة، فور الانتهاء من جميع المتطلبات والإجراءات الإصلاحية المتفق عليها. وبدأ برنامج التعاون الحالى بين مصر وصندوق النقد الدولى فى ديسمبر ٢٠٢٢، حيث وافق الصندوق على تقديم تمويل بقيمة ٨ مليارات دولار لدعم الاقتصاد المصري، يتم صرفه على ثمانى شرائح مرتبطة بتنفيذ مجموعة من الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

وحتى الآن، حصلت مصر على ما يقرب من ٥ مليارات دولار من إجمالى قيمة البرنامج من خلال ست شرائح تمويلية، بينما تمثل الشريحة المنتظرة بعد المراجعة السابعة جزءاً مهماً من التمويل المتبقي.

ويركز البرنامج على مجموعة من الإصلاحات التى تشمل تعزيز دور القطاع الخاص فى الاقتصاد، وتحسين إدارة المالية العامة، وزيادة كفاءة الإنفاق الحكومي، وتوسيع قاعدة الإيرادات، إلى جانب دعم استقرار سوق الصرف وتعزيز الاحتياطيات الأجنبية. وتمثل التمويلات المنتظرة من الاتحاد الأوروبى وصندوق النقد الدولى أهمية كبيرة للاقتصاد المصرى فى المرحلة الحالية، حيث تسهم فى توفير موارد إضافية من النقد الأجنبى تساعد على تلبية الاحتياجات التمويلية للدولة. كما تدعم هذه الأموال جهود الحكومة فى مواجهة التحديات الاقتصادية الناتجة عن ارتفاع تكلفة التمويل العالمية والتقلبات الاقتصادية الدولية، بالإضافة إلى دعم استقرار الأسواق وتعزيز ثقة المستثمرين المحليين والأجانب فى الاقتصاد المصري.

ومن المتوقع أن تساهم هذه التمويلات أيضاً فى دعم الاحتياطى النقدى من العملات الأجنبية، ما يعزز قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها الخارجية وسداد الديون المستحقة فى مواعيدها، فضلاً عن توفير مساحة مالية أكبر لتنفيذ البرامج التنموية والاجتماعية.

وتشير التوقعات إلى أن مصر ستنتهى من تنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادى الحالى مع صندوق النقد الدولى بنهاية ديسمبر المقبل، وذلك عقب الانتهاء من المراجعة الثامنة والأخيرة للبرنامج.

«الأهلى المصرى» يحصل على «ISO 9001» فى الإمداد اللوجستى والمخازن

أعلن البنك الأهلى المصرى حصوله على شهادة الجودة ISO ٩٠٠١ فى مجال الإمداد اللوجستى والمخازن من هيئة AFNOR UK Limited»» وهى جهة اعتماد معتمدة من هيئة الاعتماد البريطانية UKAS (United Kingdom Accreditation Service)، مما يعكس إنجاز جديد يؤكد التزام البنك بتطبيق أعلى معايير الجودة العالمية وتعزيز كفاءة عملياته التشغيلية وفق أفضل الممارسات الدولية.

وجاء تسليم الشهادة بحضور محمد الإتربى الرئيس التنفيذى للبنك الأهلى المصرى ويحيى أبو الفتوح وسهى التركى نائبا الرئيس التنفيذي، وحسام الحجار رئيس مجموعة الدعم الإدارى بالبنك الأهلى المصرى والدكتورة مشيرة راتب ممثل AFNOR UK Limited

وقال محمد الاتربى إن هذا الإنجاز يعد استكمالًا لمسيرة البنك الأهلى المصرى فى تحقيق الاعتمادات والشهادات الدولية المرموقة، بما يعكس حرصه المستمر على تطوير منظومة العمل المؤسسى والارتقاء بمستويات الأداء والكفاءة فى مختلف القطاعات، بما يعزز مكانة البنك الرائدة فى القطاع المصرفى المصرى ويؤكد قدرته على مواكبة أحدث المعايير العالمية.

وأكد أن هذا الإنجاز استمرار البنك الأهلى فى تبنى نهج التطوير المستدام والالتزام بمعايير الجودة العالمية فى مختلف مجالات العمل، بما يدعم قدرته على تقديم أفضل الخدمات وتحقيق قيمة مضافة لعملائه وشركائه، وترسيخ مكانته كأحد أكبر وأعرق المؤسسات المصرفية فى مصر والمنطقة.

وأضاف يحيى أبو الفتوح أن هذ الإنجاز يعكس كفاءة فرق العمل والتزامها المستمر بتطبيق أفضل الممارسات المهنية، مؤكدين أن البنك يواصل الاستثمار فى تطوير كوادره البشرية ومنظوماته التشغيلية بما يواكب المتغيرات المتسارعة فى بيئة الأعمال ويحقق أعلى مستويات الجودة والتميز المؤسسي، مشيرا أن حفاظ البنك على الحصول على شهادة الجودة ISO ٩٠٠١ فى مجال الإمداد اللوجستى والمخازن يمثل تتويجًا للجهود المستمرة التى تبذلها مجموعة الدعم الإدارى لتطبيق أحدث المعايير الدولية فى إدارة سلاسل الإمداد والمخازن، بما يضمن تحقيق أعلى مستويات الكفاءة التشغيلية والجودة والاستدامة.

وأكد حسام الحجار أن حصول البنك على هذه الشهادة تأكيدًا لنجاحه فى تطبيق نظام متكامل لإدارة الجودة فى مجال الإمداد اللوجستى والمخازن، بما يدعم كفاءة العمليات التشغيلية، ويرفع مستويات الرقابة والحوكمة، ويعزز استدامة سلاسل الإمداد، فضلًا عن تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد وتلبية احتياجات مختلف قطاعات البنك بكفاءة وفاعلية.

وأوضحت ريهام الأمير مدير عام الإمدادات اللوجستية بالبنك الأهلى المصرى أن هذا الاعتماد الدولى يأتى امتدادًا لسلسلة النجاحات والإنجازات التى حققتها المجموعة خلال الفترة الماضية.

وأضافت أن مجموعة الدعم الإدارى تواصل تطوير منظومة الإمداد اللوجستى والمخازن وفق أفضل الممارسات العالمية، مع التركيز على تعزيز استدامة سلاسل الإمداد، ورفع كفاءة استخدام الموارد، وتطبيق أعلى مستويات الحوكمة والرقابة وإدارة المخاطر.

المطورون يحددون تحديات القطاع..

السوق العقارى مرهون على الشراكة والتمويل والتشريع

كتبت صفاء أرناؤوط وأدهم عبدالفتاح:

آكد عدد من المطورين والخبراء العقاريين أن مستقبل القطاع العقارى المصرى يرتبط بشكل وثيق بتطوير أدوات التمويل العقاري، واستكمال الإصلاحات التشريعية، وتعزيز الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، بما يدعم قدرة السوق على مواصلة النمو وجذب المزيد من الاستثمارات خلال السنوات المقبلة.

وأكد المهندس طارق شكري، رئيس مجلس إدارة الشركة العربية للتطوير العقاري، أن التحدى الرئيسى أمام القطاع يتمثل فى إيجاد منظومة تمويل عقارى متكاملة تحقق التوازن بين قدرة العملاء على السداد والتزامات المطورين تجاه تنفيذ وتسليم المشروعات.

وأوضح أن المطور العقارى لا ينبغى أن يقوم بدور الممول، مشدداً على أهمية وجود جهات تمويل متخصصة قادرة على تقديم حلول تمويلية متنوعة تتسم بالمرونة وتلائم احتياجات السوق.

وأشار شكرى إلى أن السوق العقارية المصرية أثبتت قدرتها على مواجهة تقلبات أسعار الصرف، بما يعكس قوة القطاع وجاذبيته الاستثمارية، متوقعاً أن تشهد مصر طفرة عقارية واستثمارية غير مسبوقة خلال السنوات المقبلة فى ظل تزايد المقومات الاقتصادية والاستثمارية.

كما كشف عن استمرار العمل على مشروع قانون اتحاد المطورين العقاريين، الذى يستهدف تصنيف الشركات وفق معايير فنية وسابقة الأعمال، بما يسهم فى تنظيم السوق وتعزيز ثقة العملاء والمستثمرين.

من جانبه، أوضح محمد مطاوع، المؤسس والرئيس التنفيذى لشركة إم جى للتطوير العقاري، أن النشاط العقارى يتركز حالياً فى أربع مناطق رئيسية تشمل الساحل الشمالى ومنطقة البحر الأحمر وشرق وغرب القاهرة، لافتاً إلى أن غرب القاهرة تعد من أكثر المناطق الواعدة خلال المرحلة الحالية.

وأضاف أن توفير الأراضى بأسعار عادلة يمثل أحد أهم مطالب المطورين، مشيراً إلى أن الشراكة بين الدولة والقطاع الخاص، إلى جانب التعاون بين المطورين والمستثمرين المحليين والأجانب، تمثل أحد الحلول الفعالة لدعم التوسع العمرانى وتحقيق التنمية المستدامة.

بدوره، أكد مصطفى كامل، رئيس قطاع التطوير وعضو مجلس إدارة شركة دال للتطوير العقاري، أن دور المطور العقارى لم يعد يقتصر على تشييد المبانى فقط، بل أصبح يمتد إلى بناء مجتمعات عمرانية متكاملة توفر الخدمات والبنية التحتية وتحقق جودة الحياة للسكان.

وأضاف أن التكنولوجيا أصبحت عنصراً رئيسياً فى الوصول إلى مختلف المحافظات وتقديم خدمات متطورة تلبى احتياجات العملاء وتعزز تجربة السكن والاستثمار.

وأشار المهندس أحمد إيهاب، الرئيس التنفيذى لشركة مدار للتطوير العقاري، إلى أن التشريعات الجديدة الخاصة بالمساكن السياحية تفتح آفاقاً واعدة أمام الاستثمار العقارى والسياحى فى مصر، مستعرضاً تجربة تحويل بعض المشروعات الساحلية من وجهات موسمية إلى مجتمعات قابلة للإقامة على مدار العام، مستفيدة من خطط الدولة للتنمية وتطوير البنية التحتية.

وأكد أن القطاع يواجه تحديات تتعلق بارتفاع الأسعار وتراجع معدلات الطلب، داعياً إلى ضبط تكلفة الأراضى وعدم فرض أعباء جديدة بأثر رجعي، مع ضرورة تعزيز دور القطاع الخاص باعتباره المحرك الرئيسى للتنمية العقارية.

وفى السياق ذاته، أكدت مها عبد الرازق، الرئيس التنفيذى لشركة مصر لإدارة الأصول العقارية، أهمية الحفاظ على العقارات التراثية وتحويلها إلى أصول اقتصادية تحقق عوائد مستدامة، مشيرة إلى وجود جهود مشتركة لإعادة إحياء منطقة وسط القاهرة التاريخية من خلال توظيف المبانى وفق أفضل استخدام اقتصادي، سواء كفنادق أو مقرات إدارية أو أنشطة تجارية، مع الحفاظ على طابعها المعمارى المتميز.

وأكد المهندس محمد الأعصر، رئيس مجلس إدارة شركة Margins للتطوير العقاري، أن الدولة حققت تقدماً ملحوظاً فى تطوير البنية التحتية وشبكات الطرق والمواصلات، إلا أن المرحلة المقبلة تتطلب وضوحاً أكبر فى الرؤية الاقتصادية والقطاعات المستهدفة للنمو.

وأوضح أن دور الدولة يجب أن يتركز على التنظيم والتشريع وتوفير البيئة الداعمة للاستثمار، فيما يتولى القطاع الخاص قيادة عمليات التطوير، مشدداً على أهمية استكمال عناصر التنمية من مدارس ومستشفيات وخدمات ومواصلات لضمان نجاح واستدامة المجتمعات العمرانية الجديدة.

وأكد المهندس أحمد إهاب، الرئيس التنفيذى لشركة مدار للتطوير العقاري، أن التشريعات الجديدة الخاصة بالسماح بتحويل الوحدات السكنية إلى مساكن سياحية مرخصة تمثل خطوة استراتيجية نحو خلق سوق جديدة تدعم القطاعين العقارى والسياحي، وتسهم فى تعظيم الاستفادة من الأصول العقارية، وذلك فى إطار ضوابط تنظيمية واضحة وتحت إشراف الجهات الحكومية المختصة.

وأوضح إهاب أن تحويل المدن والمنتجعات الساحلية من وجهات موسمية إلى مجتمعات عمرانية متكاملة تعمل على مدار العام يتطلب تبنى رؤية استثمارية طويلة الأجل، تستند إلى خطط التنمية والبنية التحتية التى تنفذها الدولة، بما يسهم فى تعزيز الاستدامة وتحقيق عوائد اقتصادية وسياحية أكبر.

وشدد إهاب على ضرورة النظر إلى الأراضى باعتبارها أداة للتنمية الاقتصادية والعمرانية، وليس مجرد سلعة، مشيرًا إلى أن السوق العقارية تواجه تحديات تتعلق بارتفاع الأسعار وتراجع معدلات النشاط، وهو ما يستدعى تبنى سياسات داعمة لاستقرار السوق وتحفيز الاستثمار.

«تايمز» تدرس فرصًا استثمارية جديدة بالقاهرة الكبرى والساحل الشمالى

تواصل شركة «تايمز للتطوير العمراني» تنفيذ خطتها التوسعية بالسوق العقارى المصري، من خلال دراسة عدد من الفرص الاستثمارية الواعدة فى مناطق استراتيجية بالقاهرة الكبرى والساحل الشمالي، بما يدعم خطط النمو المستقبلية للشركة ويعزز من محفظة أراضيها.

وأكد أحمد السرجاني، رئيس مجلس إدارة شركة «تايمز للتطوير العمراني»، أن الشركة تعتمد استراتيجية واضحة تقوم على اختيار أراضٍ متميزة فى مواقع استراتيجية قادرة على تحقيق قيمة مضافة للعملاء والمستثمرين، مشيراً إلى أن الساحل الشمالى يعد من أبرز الأسواق الواعدة التى تحظى باهتمام الشركة خلال الفترة الحالية.

وأوضح السرجانى أن «تايمز» تمتلك خبرة تمتد لنحو ٣٥ عاماً فى القطاع العقارى المصري، وتسعى إلى توسيع تجربة الـ Boutique Compounds، التى توفر تجربة سكنية أكثر خصوصية وراحة، من خلال مجتمعات سكنية محدودة الوحدات تتيح مستوى أعلى من الخدمات والإدارة والتشغيل، وتوفر بيئة سكنية أكثر هدوءاً وتنظيماً.

وأضاف أن الخطة التوسعية للشركة تركز على تطوير مشروعات سكنية وتجارية متكاملة توفر تجربة معيشية عصرية، إلى جانب مشروعات خدمية وتجارية تعزز القيمة الاستثمارية للمشروعات.

وأشار إلى أن الشركة نجحت فى تطوير ثلاثة مشروعات رئيسية بالقاهرة الجديدة، يأتى فى مقدمتها مشروع Aster Residence المقام على آخر قطعة مميزة بمنطقة الجولدن سكوير بالتجمع الخامس، والذى يضم نحو ١٢٠٠ وحدة سكنية بالإضافة إلى منطقة تجارية وإدارية على مساحة ١٦ ألف متر مربع.

كما تضم مشروعات الشركة مشروع Avelin المجاور لمدينة الرحاب بالتجمع الخامس، والذى يشمل مشروعاً سكنياً باسم Avelin Residence وآخر تجارياً باسم Mall T Hub، لافتاً إلى أن الشركة انتهت من تنفيذ ٣٠٪ من الأعمال الإنشائية بالمشروع قبل طرحه للبيع، فى خطوة تعكس الملاءة المالية القوية للشركة.

وأكد السرجانى أن «تايمز» تتبنى سياسة تقوم على عدم طرح مراحل جديدة داخل مشروعاتها إلا بعد الانتهاء من تنفيذ ما لا يقل عن ٧٠٪ من المرحلة السابقة، بما يضمن الالتزام بمعدلات التنفيذ وتسليم المشروعات وفق الجداول الزمنية المحددة.

وفيما يتعلق بالتمويل، أوضح أن التمويل الذاتى يمثل أحد أهم عناصر القوة لدى الشركة، حيث تعتمد على رأسمالها الخاص فى الاستحواذ على الأراضى وسداد قيمتها بالكامل أو ما لا يقل عن ٨٠٪ من قيمتها عند الشراء، الأمر الذى يقلل الأعباء التمويلية ويمنح الشركة مرونة أكبر فى التنفيذ.

وأشار إلى أن «تايمز» تحرص على التعاون مع نخبة من كبار الاستشاريين والشركاء المتخصصين لضمان تنفيذ مشروعاتها وفق أعلى معايير الجودة، ومن بينهم الدكتور طارق صبحي، والمهندس رائف فهمي، والمهندس هانى سعد، بما يعزز جودة الحياة داخل مشروعات الشركة ويوفر تجربة سكنية متكاملة للعملاء.

«نيشنز أوف سكاى» تبيع المرحلتين الأولى والثانية من SkyRidge Executives

أعلنت شركة «نيشنز أوف سكاي» – الذراع العقارى لجهاز مستقبل مصر للتنمية المستدامة عن بيع المرحلتين الأولى والثانية بالكامل، مع استمرار تسويق المراحل المتبقية بالتزامن مع اقتراب الانتهاء من أعمال التنفيذ، ليصبح «SkyRidge Executives» أحد أوائل مشروعات الشركة الجاهزة للتسليم على أرض الواقع خلال عام ٢٠٢٦.

ويقدم المشروع نموذجًا متطورًا لمناطق الأعمال، حيث لا يقتصر على توفير مساحات إدارية تقليدية، بل يجرى تطويره كمنطقة أعمال متكاملة (Integrated Business District) تمثل منصة بنية تحتية متكاملة للأعمال (Business Infrastructure Platform)، صممت خصيصًا لدعم كفاءة التشغيل وتعزيز إنتاجية الشركات وإتاحة فرص التوسع أمام المؤسسات المحلية والإقليمية والدولية.

ويقع «SkyRidge Executives» فى موقع استراتيجى بمنطقة شيراتون على طريق النصر مباشرة، بما يضمن سهولة الوصول إلى أهم المحاور الرئيسية، ومنها طريق السويس وطريق العروبة وطريق المطار، كما يبعد من ٣ إلى ٥ دقائق عن مطار القاهرة الدولي، ونحو ١٠ دقائق من القاهرة الجديدة، و٢٠ دقيقة فقط من وسط القاهرة.

ويمتد المشروع على مساحة تقارب ١٢ فدانًا، بإجمالى مساحات مبنية تصل إلى نحو ٩٦ ألف متر مربع، ويضم ١٩ مبنى إداريًا بارتفاعات متنوعة (أرضى + ٤ وأرضى + ٥ أدوار)، تم تصميمها وفق نظام Core & Shell بما يوفر مرونة كاملة للشركات فى تصميم مقراتها التشغيلية وفق احتياجاتها المختلفة.

كما يتيح المشروع نموذجًا استثماريًا مرنًا يبدأ بمقدم ١٠٪ وفترات سداد تصل إلى ٦ سنوات، مع جاهزية المشروع للتشغيل والتسليم خلال عام ٢٠٢٦.

وقال المهندس تامر نبيل، نائب رئيس مجلس إدارة شركة نيشنز أوف سكاي: «يمثل مشروع SkyRidge Executives خطوة مهمة فى رحلتنا لإعادة تعريف مفهوم مناطق الأعمال فى مصر، حيث لا نعمل فقط على تطوير مساحات إدارية، بل نسعى إلى إنشاء بيئة أعمال متكاملة تدعم نمو الشركات وتعزز كفاءة تشغيلها. وما تحقق خلال فترة زمنية قصيرة يعكس ثقة عملائنا وشركائنا فى رؤيتنا، ويؤكد قدرتنا على تقديم مشروعات تواكب تطورات السوق».

ويتميز المشروع بوجود كوبرى علوى يربط بين المبانى المختلفة، بما يضمن سهولة الحركة الداخلية وانسيابية التنقل بين مكونات المشروع، الأمر الذى ينعكس إيجابًا على كفاءة التشغيل وسرعة اتخاذ القرار داخل المؤسسات.

كما تم تصميم المشروع وفق معايير تشغيلية متقدمة تراعى الاحتياجات الفعلية للشركات، من خلال توفير مساحات ذكية وفعالة، وتصميمات مرنة تدعم رفع معدلات الإنتاجية وتحسين بيئة العمل.

وعلى مستوى البنية التحتية، يضم المشروع أنظمة كهروميكانيكية متطورة من الفئة الأولى (MEP Tier ١)، تشمل أنظمة تكييف VRV وأنظمة إدارة مبانٍ ذكية (BMS)، بما يضمن كفاءة التشغيل واستدامته وفق أعلى المعايير العالمية.

ويعكس «SkyRidge Executives» هوية معمارية عصرية تعتمد على الوضوح والشفافية، من خلال مداخل مميزة ومساحات عامة عالية الجودة، إلى جانب مناطق تفاعلية ومساحات مخصصة لاستقبال الأعمال، بما يخلق بيئة عمل متكاملة وعصرية.

ومع اقتراب الانتهاء من أعمال المشروع، يمثل «SkyRidge Executives» فرصة مميزة للشركات الباحثة عن بيئة أعمال متطورة تدعم النمو والتوسع، كما يجسد رؤية «نيشنز أوف سكاي» فى تطوير جيل جديد من مناطق الأعمال المتكاملة فى السوق المصري.

وفى سياق خططها التوسعية، تستعد الشركة لإطلاق مشروعها الجديد بالساحل الشمالى فى موقع متميز عند الكيلو ١٧٣، وذلك استكمالًا لنجاحاتها المتتالية وثقة العملاء المتزايدة فى مشروعاتها.

«برايم هيلز» تعلن عن مشروع سكنى جديد بمنطقة غرب القاهرة قريبًا

بعد إطلاق «برايم بلازا» بأكتوبر..

أطلقت شركة برايم هيلز للتطوير العقارى أحدث مشروعاتها «برايم بلازا ٦ أكتوبر»، باستثمارات إجمالية تبلغ نحو ٢,٥ مليار جنيه.

ويقع المشروع على المحور المركزى بمدينة السادس من أكتوبر، فى موقع استراتيجى يواجه محطة المونوريل، ويجاور عدداً من المحاور والطرق الرئيسية، ما يعزز من جاذبيته الاستثمارية وقدرته على استقطاب مختلف الأنشطة التجارية والإدارية والطبية والفندقية.

وقال جمعة معروف، رئيس مجلس إدارة شركة برايم هيلز للتطوير العقاري، إن اختيار موقع المشروع جاء انطلاقاً من رؤية تستهدف تقديم وجهة استثمارية متكاملة تتمتع بعوامل نجاح قوية، مؤكداً أن الشركة حرصت على إبرام تحالفات استراتيجية مع كبرى شركات التشغيل والإدارة والمقاولات لضمان تحقيق أعلى معدلات التشغيل والإشغال.

وكشف للبورصجية أن الشركة تعتزم الإعلان عن مشروع سكنى جديد بمنطقة غرب القاهرة خلال الفترة المقبلة، مؤكدًا أن الشركة تستهدف تنويع محفظة مشروعاتها وتدرس العديد من الفرص الاستثمارية الواعدة بمنطقة الشاحل الشمالي.

من جانبه، أوضح محمد عواد حبيب، رئيس القطاع التجارى بالشركة، أن مشروع «برايم بلازا ٦ أكتوبر» يُقام على مساحة إجمالية تبلغ ٥,٥٢٠ متراً مربعاً، ويتكون من دور أرضى و٦ أدوار متكررة، ويضم وحدات متنوعة تشمل الأجنحة الفندقية والمحلات التجارية والعيادات الطبية والمكاتب الإدارية.

وأضاف أن مساحات الوحدات تبدأ من ٢٤ متراً مربعاً، مع أنظمة سداد مرنة تبدأ بمقدم ٨٪ وفترات تقسيط تصل إلى ١٥٠ شهراً، على أن يتم تسليم المشروع خلال ٣٦ شهراً من تاريخ الطرح.

وأشار إلى أن المشروع تم تصميمه بواسطة شركة ADC للاستشارات المعمارية، بما يضمن توفير بيئة متكاملة تلبى احتياجات مختلف الأنشطة داخل المشروع.

وفى إطار تعزيز كفاءة التشغيل، وقّعت برايم هيلز عدداً من اتفاقيات التعاون مع شركات متخصصة فى إدارة وتشغيل مختلف القطاعات بالمشروع، حيث تعاقدت مع Tashawer Healthcare Management لتولى إدارة وتشغيل القطاع الطبي.

وقال الدكتور خالد سمير، رئيس مجلس إدارة الشركة، إن الشراكة تستهدف تقديم منظومة طبية متكاملة تعتمد على أحدث المعايير التشغيلية، مع استقطاب نخبة من الأطباء والكيانات الطبية المتخصصة.

وتعاقدت الشركة مع Gloria Hotels & Resorts لتولى إدارة وتشغيل القطاع الفندقى بالمشروع، بما يسهم فى تعزيز مستويات الخدمة وتحقيق معدلات إشغال مرتفعة.

وفيما يتعلق بإدارة وتشغيل المشروع بالكامل، تعاقدت برايم هيلز مع Brain٢Fact لتطبيق منظومة تشغيل متكاملة تعتمد على أحدث التقنيات العالمية، بالتعاون مع شركة WEFIX UAE للاستشارات المتخصصة فى إدارة المرافق.

وأكد المهندس ضياء بولس، رئيس مجلس إدارة Brain٢Fact، أن الهدف الرئيسى يتمثل فى الحفاظ على القيمة الاستثمارية للأصل العقارى وتعظيم العوائد للملاك والمستثمرين، من خلال تطبيق أعلى معايير الكفاءة التشغيلية والإدارة الاحترافية للمرافق والخدمات.

قضية «طالب الشرقية» تفتح الملف الشائك لأمن البيانات..

«الهوية الرقمية» خط أحمر

كتب: أسامة محمد

تخيل أن تستيقظ صباحًا لتكتشف أن رقم هاتف لا تستخدمه، أو شريحة لا تتذكر أنك امتلكتها يومًا، أصبحت جزءًا من قضية جنائية تهدد مستقبلك وحريتك.

قد يبدو الأمر أقرب إلى سيناريو فيلم أو خطأ إدارى نادر، لكنه فى الواقع يعكس وجهًا آخر للاقتصاد الرقمى الذى يتوسع يومًا بعد يوم، حيث تحولت البيانات الشخصية إلى أصول عالية القيمة، وأصبح رقم الهاتف جزءًا من الهوية الرقمية للمواطن، تمامًا مثل بطاقة الرقم القومى أو الحساب البنكي.

قضية طالب الشرقية، الذى وجد نفسه فى مواجهة حكم غيابى بالمؤبد بعد ظهور خط هاتف مسجل باسمه ضمن تحقيقات قضية مخدرات، ليست مجرد واقعة فردية أو نزاع قانونى قيد التداول أمام القضاء، بل جرس إنذار يكشف حجم المخاطر المرتبطة بإدارة البيانات الشخصية فى عصر التحول الرقمي.

فبين المحافظ الإلكترونية والخدمات البنكية والتطبيقات الحكومية، لم يعد رقم الهاتف مجرد وسيلة اتصال، بل مفتاحًا لمنظومة كاملة من المعاملات والحقوق والالتزامات.

ومن هنا تكتسب القضية أبعادًا تتجاوز مصير طالب جامعى إلى أسئلة أكبر تتعلق بأمن الهوية الرقمية، وحوكمة البيانات، ومستقبل الثقة فى الاقتصاد الرقمى المصري، خاصة مع التوسع المتسارع فى الخدمات الإلكترونية والشمول المالي.

ووفقًا لما نشرته وسائل الإعلام، فوجئ الطالب عمرو عمارة، المقيد بكلية الحاسبات والمعلومات بجامعة الزقازيق، بإدراج اسمه ضمن قضية اتجار فى المواد المخدرة، بعد ظهور رقم هاتف محمول مسجل باسمه ضمن التحقيقات.

ويؤكد الطالب وأسرته أن الخط لم يكن مستخدمًا من جانبه، وأنه استخرج الشريحة قبل سنوات لصالح آخرين، قبل أن يصدر ضده حكمًا غيابيًا بالمؤبد، ويقرر لاحقًا تسليم نفسه لإعادة إجراءات المحاكمة.

وبينما لا تزال القضية محل نظر أمام القضاء، فإنها تكشف عن واقع جديد فرضه التحول الرقمي، يتمثل فى أن البيانات الشخصية لم تعد مجرد معلومات تعريفية، بل أصبحت أصلًا اقتصاديًا وقانونيًا يمكن أن تترتب عليه آثار مالية وقضائية واسعة.

وخلال السنوات الأخيرة، توسعت الدولة فى برامج الشمول المالى والتحول الرقمي، كما شهدت خدمات الدفع الإلكترونى والمحافظ الرقمية نموًا متسارعًا، وأصبحت أرقام الهواتف المحمولة عنصرًا أساسيًا فى عمليات التحقق من الهوية وإنشاء المحافظ الإلكترونية والحصول على الخدمات الحكومية والمالية.

ومع هذا التوسع، تزايدت أهمية حماية الهوية الرقمية للمواطنين، فوفقًا لتقديرات المنتدى الاقتصادى العالمي، باتت الجرائم السيبرانية من أبرز المخاطر التى تواجه الاقتصادات الحديثة، بينما تشير تقارير متخصصة إلى أن سرقة الهوية الرقمية وانتحال الشخصية الإلكترونية من أكثر الجرائم نموًا على مستوى العالم.

ويرى متخصصون فى الأمن السيبرانى أن المخاطر لم تعد تقتصر على اختراق الحسابات أو سرقة الأموال، بل امتدت إلى استخدام بيانات المواطنين فى إنشاء خطوط هاتف أو محافظ إلكترونية أو حسابات رقمية قد تُنسب قانونيًا إلى أصحابها الأصليين إذا لم يتم اكتشافها مبكرًا.

وفى مصر، أتاحت الدولة عددًا من الأدوات التى تساعد المواطنين على حماية بياناتهم، من بينها تطبيق "My NTRA" التابع للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات، والذى يتيح للمستخدمين الاستعلام عن الخطوط المسجلة بأسمائهم، ومتابعة شكاوى خدمات الاتصالات، والحصول على عدد من الخدمات الرقمية المرتبطة بحقوق المستخدمين.

وتؤكد الواقعة أهمية مراجعة المواطنين بشكل دورى للخطوط المرتبطة ببياناتهم الشخصية، وعدم استخراج شرائح هاتف لصالح الغير مهما كانت درجة الثقة، وعدم ترك صور بطاقات الرقم القومى لدى جهات غير موثوقة، مع الاحتفاظ بالمستندات الخاصة بشراء الخطوط أو إلغائها تحسبًا لأى نزاعات مستقبلية.

كما يوصى خبراء الأمن الرقمى بمتابعة الخدمات المالية والإلكترونية المرتبطة بأرقام الهواتف المحمولة بصورة دورية، والتأكد من عدم وجود محافظ إلكترونية أو خدمات رقمية غير معروفة مرتبطة بالرقم القومي. ولا تتوقف أبعاد القضية عند الجانب القانونى فقط، بل تمتد إلى الجانب الاقتصادي.

فالثقة فى منظومة الهوية الرقمية تمثل أحد الأعمدة الرئيسية لنجاح خطط التحول الرقمى والشمول المالى وجذب الاستثمارات فى قطاع التكنولوجيا المالية.

وكلما ارتفعت مستويات حماية البيانات وتوثيق الهوية، زادت قدرة الاقتصاد على التوسع فى الخدمات الرقمية وتقليل مخاطر الاحتيال الإلكتروني.

وفى المقابل، فإن أى ثغرات فى إدارة البيانات أو إساءة استخدام المعلومات الشخصية تفرض تكلفة اقتصادية وقانونية على الأفراد والمؤسسات، سواء فى صورة خسائر مالية مباشرة أو نزاعات قضائية أو تراجع فى ثقة المستخدمين بالمنظومة الرقمية.

وتعيد قضية طالب الشرقية فتح نقاش أوسع حول مسؤولية الأفراد والمؤسسات عن حماية البيانات الشخصية، ودور الجهات التنظيمية فى تعزيز الوعى الرقمي، وتشديد الرقابة على تداول البيانات واستخدامها.

ففى اقتصاد تتسارع فيه وتيرة الرقمنة، لم يعد السؤال: كم حسابًا بنكيًا تملك؟ بل كم هوية رقمية تحمل اسمك وتتحرك فى السوق دون علمك؟.

6 خطوات لمعرفة الخطوط المسجلة باسمك؟

- تحميل تطبيق My NTRA التابع للجهاز القومى لتنظيم الاتصالات.
- الدخول إلى خدمة «أرقامي".
- إدخال الرقم القومى ورقم الهاتف المطلوب التحقق منه.
- مراجعة جميع الخطوط المسجلة باسم المستخدم لدى شركات المحمول.
- التوجه إلى الشركة المالكة لأى خط غير معروف لاتخاذ إجراءات الإلغاء أو التصحيح.
- فى حالة عدم حل المشكلة يمكن تصعيد الشكوى إلى الجهاز القومى لتنظيم الاتصالات.

«الاتصالات» تواصل تلقى طلبات المشاركة بمسابقة الرئاسة الإفريقية للذكاء الاصطناعى

كتب: أسامة محمد

أعلنت وزارة الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات استمرار فتح باب التقدم للمشاركة فى النسخة الثالثة من مسابقة الرئاسة الأفريقية للشباب فى الذكاء الاصطناعى والروبوتات (AYAIR ٢٠٢٦)، التى تستضيفها مصر تحت رعاية الرئيس عبدالفتاح السيسى رئيس الجمهورية يومى ١٢ و١٣ أكتوبر، ويتم تنظيمها بالتعاون مع وكالة الاتحاد الإفريقى للتنمية (AUDA-NEPAD) ومؤسسة Ele-vate AI Africa، على أن يغلق باب التسجيل فى ٣٠ يونيو الجاري.

وتستهدف المسابقة تشجيع شباب أفريقيا من الفئة العمرية من سن ١٥ إلى ٣٥ عامًا، على تقديم حلول مبتكرة تعتمد على تقنيات الذكاء الاصطناعى والروبوتات لمواجهة التحديات التنموية فى القارة الإفريقية.

وذلك فى إطار الجهود القارية الرامية إلى تحفيز الشباب الأفريقى على الإبداع التكنولوجى واحتضان ورعاية المواهب الشابة فى القارة فى مختلف مجالات التكنولوجيا والعلوم.

وفى هذا السياق سوف يتم عقد ندوة تعريفية عبر الإنترنت فى إطار فعاليات المسابقة يوم ٢٤ يونيو فى تمام الساعة الثانية ظهراً بتوقيت القاهرة بعنوان "المسابقة الرئاسية الأفريقية للشباب فى الذكاء الاصطناعى والروبوتات – ٢٠٢٦" بهدف الرد على استفسارات المتسابقين.

وتركز المسابقة على عدد من المحاور التنموية ذات الأولوية للقارة الإفريقية، تشمل: القضاء على الجوع وتحقيق الأمن الغذائي، والوقاية من الأمراض ومكافحتها فى إطار الصحة العامة، وحماية الفضاء الإلكترونى الإفريقى وتعزيز التواصل الرقمي، وبناء مجتمعات قائمة على المعرفة والابتكار.

وتتضمن نسخة هذا العام ١٢ محورًا تغطى مجالات حيوية، منها الرعاية الصحية والتعليم والزراعة والتعدين والمناخ والإنشاءات والهندسة المعمارية والتكنولوجيا المالية وأخلاقيات الذكاء الاصطناعى وتصميم الروبوتات والحوسبة الكمية والأمن السيبرانى والتواصل الرقمي، وفئة أخرى مفتوحة.

وتُمنح الجائزة الكبرى "الجائزة الرئاسية" للابتكارات القادرة على إحداث أثر ملموس ومستدام ودعم مسارات النمو الشامل فى مختلف أنحاء القارة.

الجدير بالذكر أنه تم إطلاق مسابقة الرئاسة الأفريقية للشباب فى الذكاء الاصطناعى والروبوتات تماشيا مع استراتيجية الاتحاد الأفريقى للعلوم والتكنولوجيا والابتكار لأفريقيا ٢٠٢٤ والتى تهدف إلى تسخير العلم والتكنولوجيا لخدمة الشعوب الافريقية وتطوير البنية التحتية العلمية.

«المصرية للاتصالات» تقود التحول الرقمى لمشروعات VIE Communities

كتبت: سهر سامح

وقّعت الشركة المصرية للاتصالات WE، أول مشغل متكامل لخدمات الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات فى مصر، مذكرة تفاهم مع شركة "VIE Communities" للاستثمارات والتنمية لتطوير وتنفيذ البنية التحتية الرقمية لجميع مشروعاتها وذلك فى خطوة تستهدف توفير أحدث حلول الاتصالات والخدمات الرقمية الذكية داخل تلك المشروعات، ودعم البنية التحتية الرقمية للمجتمعات العمرانية الجديدة وتعزيز جاهزيتها للتحول الرقمي.

وقع الاتفاقية محمد التوني، نائب الرئيس التنفيذى للشئون التجارية للأفراد بالمصرية للاتصالات، والدكتور هيثم سمير، الرئيس التنفيذى لشركة VIE Communities .

وبموجب هذه الاتفاقية، تتولى المصرية للاتصالات WE تطوير بنية تحتية متقدمة للاتصالات تضمن توفير خدمات اتصال عالية الكفاءة، اعتماداً على تكنولوجيا الألياف الضوئية المتقدمة (FTTH)، لتقديم خدمات الإنترنت فائقة السرعة، علاوة على تقديم خدمات Triple Play والتى تشمل الإنترنت فائق السرعة، والتليفون الأرضي، وخدمات التلفزيون الرقمى IPTV للمستخدمين النهائيين. كما تقوم المصرية للاتصالات بتقديم أحدث الخدمات والحلول الإضافية، مثل Home Automation وCommunify Mobile App وغيرها من أحدث ما توصلت إليه التكنولوجيا الرقمية إلى جانب دعم دمج الحلول الرقمية والخدمات الذكية المختلفة داخل مشروعات الشركة، بما يسهم بصورة مباشرة فى تعزيز تجربة العملاء ورفع كفاءة الخدمات المقدمة.

وتعكس الشراكة التزامًا مشتركًا من الجانبين بتطبيق أعلى معايير الجودة والابتكار، وتطوير بنية تحتية رقمية متكاملة تواكب التطورات المتسارعة فى قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما يدعم التحول نحو المشروعات الذكية ويعزز من جاهزية المشروع لتلبية احتياجات المستقبل.

وعلق محمد التوني، نائب الرئيس التنفيذى للشئون التجارية للأفراد بالمصرية للاتصالات قائلًا: "تحرص الشركة المصرية للاتصالات WE على مواصلة دورها الريادى فى دعم جهود التحول الرقمى وتطوير البنية التحتية للاتصالات فى مختلف القطاعات، من خلال تقديم حلول تكنولوجية متطورة تسهم فى بناء مجتمعات أكثر اتصالًا واستدامة، حيث تمتلك الشركة خبرات واسعة فى مجال الاتصالات والبنية التحتية الرقمية تمكنها من تقديم قيمة مضافة حقيقية لشركائها. وتمثل هذه الاتفاقية خطوة جديدة نحو دعم المشروعات العقارية الذكية، ونتطلع من خلالها إلى الإسهام فى تطوير مشروعات الشركة لتصبح نموذجًا متكاملا للمجتمعات الحديثة المعتمدة على بنية تحتية رقمية متطورة توفر خدمات مبتكرة وتجربة استثنائية للعملاء."

وقال الدكتور هيثم سمير، الرئيس التنفيذى لشركة : "VIE Communities" "نؤمن فى VIE Communities بأن البنية التحتية الرقمية أصبحت أحد أهم عناصر نجاح المشروعات العقارية الحديثة، ولذلك نحرص على التعاون مع شركاء يمتلكون الخبرات والإمكانات اللازمة لتقديم حلول متطورة تواكب متطلبات المستقبل.

وتمثل شراكتنا مع WE خطوة استراتيجية مهمة فى تطوير مشروع Vie Collective، بما يعزز القيمة التى نقدمها لعملائنا ويوفر تجربة معيشية متكاملة تعتمد على أحدث التقنيات والخدمات الذكية. وأضاف: "تأتى هذه الشراكة ضمن رؤيتنا طويلة المدى لبناء مجتمعات عمرانية متكاملة ومستدامة، تواكب تطلعات الجيل الجديد من العملاء وتوفر بيئة معيشية أكثر اتصالًا وابتكارًا".

«WE» تتعاقد مع «جروفا للتطوير العقارى» لتوفير خدمات المدن الذكية

كتب: أسامة محمد

فى خطوة تستهدف تعزيز التحول الرقمى داخل المجتمعات العمرانية الجديدة، وقّعت الشركة المصرية للاتصالات «WE» مذكرة تفاهم مع شركة جروفا للتطوير العقاري، الذراع العقارية لمجموعة حسن علام القابضة، لتوفير أحدث حلول الاتصالات المتكاملة وخدمات المدن الذكية داخل مشروعات الشركة، بما يدعم تطوير بنية تحتية رقمية متقدمة تلبى متطلبات المستقبل.

وجرى توقيع مذكرة التفاهم بين محمد التوني، نائب الرئيس التنفيذى للشؤون التجارية للأفراد بالشركة المصرية للاتصالات، وشريف محمد صادق، الرئيس التنفيذى لشركة جروفا للتطوير العقاري، بحضور المهندس حسن علام، رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذى لشركة حسن علام القابضة، والمهندس تامر المهدي، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات.

وبموجب الاتفاقية، تتولى المصرية للاتصالات إنشاء وتطوير البنية التحتية لشبكة الاتصالات داخل المشروع بالكامل باستخدام تكنولوجيا الألياف الضوئية المتطورة إلى الغرف (FTTR)، إلى جانب تفعيل تقنية XGPON لتوفير خدمات الإنترنت فائقة السرعة. كما تشمل الخدمات المقدمة حلول «Triple Play» التى تضم الإنترنت عالى السرعة، وخدمات الهاتف الأرضي، والتلفزيون الرقمى التفاعلى (IPTV) للمستخدمين النهائيين.

وتتضمن الشراكة كذلك تقديم مجموعة من الحلول الرقمية الذكية، من بينها أنظمة المنزل الذكى (Home Automation)، وتطبيقات إدارة المجتمعات السكنية (Community Mobile App)، وخدمات الإنترنت اللاسلكى العامة (Public Wi-Fi)، بما يسهم فى توفير تجربة معيشية متكاملة تعتمد على أحدث التقنيات الرقمية.

وقال المهندس تامر المهدى، العضو المنتدب والرئيس التنفيذى للشركة المصرية للاتصالات: "تمثل هذه الشراكة خطوة جديدة فى مسيرة المصرية للاتصالات نحو دعم التحول الرقمى وتطوير البنية التحتية الذكية للمجتمعات العمرانية الحديثة فى مصر. ونعتز بالتعاون مع شركة جروفا للتطوير العقارى إحدى شركات مجموعة حسن علام، إحدى أكبر الشركات الرائدة فى القطاع العقاري، لتقديم أحدث حلول الاتصالات والتكنولوجيا داخل المشروع". وأضاف: "نواصل توظيف استثماراتنا وخبراتنا الممتدة فى بناء أكبر شبكة ألياف ضوئية فى مصر لتقديم قيمة مضافة لشركائنا من المطورين العقاريين، وتمكين مشروعاتهم من الاستفادة من أحدث خدمات الاتصالات والمدن الذكية."

من جانبه، قال شريف صادق الرئيس التنفيذى لشركة جروفا للتطوير العقاري: "تعكس هذه الشراكة رؤيتنا لتطوير مجتمعات متكاملة ترتكز على الجودة والاستدامة والقيمة طويلة الأمد، بما يواكب تطلعات الأجيال القادمة. ونحرص على توفير جميع المقومات التى تسهم فى تقديم تجربة معيشية متكاملة، بما فى ذلك البنية التحتية الرقمية المتطورة التى أصبحت اليوم عنصراً أساسياً فى أنماط الحياة العصرية. كما تجسد هذه الشراكة الخبرات المتراكمة لمجموعة حسن علام القابضة على مدار أكثر من ٩٠ عاماً فى تنفيذ المشروعات المعقدة وتطوير البنية التحتية الحيوية، وتسخيرها لتقديم مجتمعات متكاملة تجمع بين الجودة والابتكار والقيمة طويلة الأمد."

وعلق محمد التوني، نائب الرئيس التنفيذى للشئون التجارية للأفراد بالمصرية للاتصالات قائلًا: "تعكس هذه الاتفاقية التزام المصرية للاتصالات بتقديم أحدث حلول الاتصالات والتكنولوجيا للمشروعات العقارية الرائدة فى السوق المصري، وذلك انطلاقًا من دورنا كشريك رئيسى فى بناء البنية التحتية الرقمية للمجتمعات العمرانية الذكية. ونحرص من خلال تعاوننا مع شركة جروفا للتطوير العقارى على توفير تجربة رقمية متكاملة للمستخدمين، تعتمد على أحدث تقنيات الألياف الضوئية والحلول الذكية التى تضمن أعلى مستويات الجودة والكفاءة والاعتمادية، بما يلبى الاحتياجات المتزايدة للعملاء ويواكب التطور المتسارع فى أنماط الحياة الرقمية.

المفاوضات الأمريكية الإيرانية هدنة من ضغوط الاقتصاد العالمى

كتب: عبد الحى إبراهيم

أعادت مذكرة التفاهم الموقعة بين الولايات المتحدة وإيران، وما تبعها من جولة المفاوضات الأخيرة فى سويسرا، تشكيل صورة الاقتصاد العالمى بعد أشهر من الاضطرابات التى رافقت الحرب فى الشرق الأوسط.

فمع انخفاض المخاوف المرتبطة بتعطل إمدادات الطاقة وعودة التركيز على استقرار حركة الملاحة فى مضيق هرمز، بدأت الأسواق المالية وأسواق السلع فى التقاط أنفاسها، وسط رهانات على تراجع الضغوط التضخمية واستعادة جزء من التوازن الذى فُقد خلال فترة التصعيد.

ورغم التوترات الإقليمية المستمرة، فإن المؤشرات الأولية تعكس تحسناً نسبياً فى ثقة الأسواق مع استمرار المسار التفاوضى بين واشنطن وطهران.

وأوضحت رئيسة البنك المركزى الأوروبى «كريستين لاجارد»، خلال كلمتها أمام لجنة الشؤون الاقتصادية والنقدية فى البرلمان الأوروبي، الأسبوع الماضي، أن اقتصاد منطقة اليورو كان يسجل زخماً إيجابياً قبل اندلاع الحرب، إلا أن ارتفاع تكاليف الطاقة وتراجع الثقة الاقتصادية دفعا النشاط الاقتصادى نحو التباطؤ، وهو ما انعكس على توقعات النمو والتضخم خلال السنوات المقبلة.

ويعكس تقييم البنك المركزى الأوروبى حجم الترابط بين الاستقرار الجيوسياسى والأداء الاقتصادي، إذ أشارت «لاجارد» إلى أن صدمات الطاقة الناتجة عن الحرب رفعت التضخم إلى ٣,٢٪ فى مايو الماضي، فى وقت باتت فيه المؤسسات النقدية مطالبة بالتعامل مع بيئة تتسم بارتفاع المخاطر وحالة الغموض، ما دفع البنك إلى رفع أسعار الفائدة الرئيسية بمقدار ٢٥ نقطة أساس خلال يونيو للحفاظ على استقرار الأسعار.

وتأثرت أسواق الطاقة بالتطورات السياسية الأخيرة، حيث بدأت الأسعار بالتراجع فور ظهور مؤشرات على تقدم المفاوضات بين واشنطن وطهران.

وفى هذا الإطار، أفادت وكالة «رويترز» بأن أسعار النفط هبطت بنحو ٤٪ بعد إعلان نائب الرئيس الأمريكى «جيه دى فانس» إحراز تقدم فى المحادثات مع إيران وعودة مضيق هرمز إلى العمل، وهو ما خفف المخاوف المتعلقة بإمدادات النفط العالمية.

وتعنى هذه التطورات أن الأسواق ترى مذكرة التفاهم بداية لاستعادة الاستقرار فى أحد أهم ممرات الطاقة فى العالم.

كما عززت الجولة الأولى من المفاوضات التى عُقدت فى سويسرا الأسبوع الماضي، التوقعات بإمكانية استمرار وقف إطلاق النار وتمديده، الأمر الذى انعكس مباشرة على حركة الأسعار فى الأسواق العالمية.

ومن الناحية الاقتصادية، فإن أحد أبرز أسباب تراجع أسعار النفط يتمثل فى عودة جزء من الإمدادات إلى الأسواق الدولية، وفى هذا السياق، نقلت «رويترز» عن محللين فى بنك «يو بى إس» أن استئناف صادرات النفط الإيرانية وإتاحة بيع النفط الخام والمنتجات البتروكيماوية الإيرانية بموجب الترخيص الأمريكى الجديد أضافا كميات إضافية إلى السوق، ما ساهم فى تهدئة المخاوف المرتبطة بنقص الإمدادات.

كما عززت عروض إضافية للنفط من العراق والكويت والإمارات توقعات تحسن المعروض العالمي، رغم استمرار تقديرات المؤسسات المالية بأن عملية استعادة كامل الطاقات الإنتاجية ستحتاج إلى وقت أطول، فى ظل التحديات المرتبطة بإعادة تشغيل سلاسل الإنتاج والنقل، بحسب تقديرات بنك «إيه إن زد» التى أوردتها «رويترز».

ويبدو أن العامل الأكثر تأثيراً فى استعادة ثقة الأسواق تمثل فى المؤشرات المتعلقة بحركة الملاحة فى مضيق هرمز، الذى يشكل شرياناً رئيسياً لتجارة الطاقة العالمية.

ومع تراجع أسعار النفط والغاز، بدأت بعض الاقتصادات تلمس آثار التهدئة على تكاليف المعيشة، وفى هذا الصدد، أوضحت صحيفة «الجارديان» البريطانية أن أسعار النفط تراجعت من مستويات تجاوزت ١٢٦ دولاراً للبرميل خلال ذروة الأزمة إلى أقل من ٨٠ دولاراً، بالتزامن مع انخفاض أسعار الغاز الأوروبية بصورة ملحوظة.

ووفقاً لـ«الصحيفة»، انعكس هذا التراجع على أسعار الوقود فى المملكة المتحدة، كما خفف من المخاوف المرتبطة بارتفاع أسعار المواد الغذائية، بعدما استبعد مسؤولون فى قطاع التجزئة وصول تضخم الغذاء إلى المستويات التى كانت متوقعة خلال الأيام الأولى للحرب.

AL BORSAGIA
Your Weekly Financial English Newspaper
8
NO.399
2026-6-28
www.alborsagia.news
https://www.facebook.com/alborsagia

«إيمان الشريف» تروى كواليس ورد على فل وياسمين:

«إيناس» شخصية حقيقية و«مش صفراوية»

اجري الحوار: ليلي انور

حقق مسلسل «ورد على فل وياسمين» صدى واسعًا منذ بداية عرضه، بعدما نجح فى تقديم حكاية إنسانية لامست مشاعر الجمهور، وطرح شخصيات أثارت الكثير من الجدل والنقاش على مواقع التواصل الاجتماعي. وبين هذه الشخصيات، خطفت «إيناس» الأنظار باعتبارها واحدة من أكثر الشخصيات تعقيدًا وإثارة للانقسام بين المشاهدين، خاصة مع التطورات الدرامية التى شهدتها الأحداث حتى الحلقة الأخيرة.

وفى هذا الحوار، تكشف الفنانة إيمان الشريف كواليس تجسيد الشخصية، وتتحدث عن ردود فعل الجمهور، وأصعب المشاهد التى واجهتها، ورؤيتها للنهاية التى أثارت جدلا واسعًا، مؤكدة أن «إيناس» كانت محطة فنية مختلفة أظهرت جانبًا جديدًا من موهبتها أمام الجمهور.

**** فى «ورد على فل وياسمين».. هل كانت إيناس تمثل العقل أم القلب؟**

أرى أن إيناس كانت تمثل العقل. فبينما كان قلب طارق مع إلهام، جاء اختياره لإيناس مبنيًا على التوافق والاستقرار الاجتماعى والشخصي، ورغم تعاطف الجمهور مع قصة الحب العاطفية، فإن الأحداث أثبتت أن إيناس كانت الاختيار الأكثر منطقية بالنسبة له.

**** ما أكثر موقف شعرت أن الجمهور سيكره إيناس بسببه؟**

أتفهم جدًا ارتباط الجمهور بقصة حب طارق وإلهام، لأن إلهام كانت نموذجًا للشخصية المعطاءة والمخلصة، ونهايتها المؤلمة زادت من تعاطف الناس معها، لكننى أرى أن إيناس كانت شخصية واقعية للغاية؛ فتاة من أسرة متوسطة تربت على الاحترام والكرامة.

حتى غيرتها كانت طبيعية وصحية، ولم تتجاوز حدود الأدب. لم تحاول أبدًا الوقيعة بين طارق وإلهام أو التقليل منهما، بل فضلت الصمت والابتعاد عندما وجدت طرقًا آخر فى حياته.

**** لو التقت إيناس بإلهام فى الواقع.. ماذا كانت ستقول لها؟**

كنت سأقول لها: «اهتمى بنفسك أكثر وأحبى ذاتك»، لقد حملت فوق طاقتها وقدمت الكثير من التضحيات للآخرين، بينما كانت تستحق أن تعيش حياتها وتحصل على الحب والاهتمام مثل أى فتاة.

**** كيف استعددت لمشهد المواجهة مع إلهام؟**

اعتمدت على التعبير عن التناقض الداخلى للشخصية أكثر من الحوار نفسه. ففى لحظة تهنئة الشخص الذى تحبينه بخطبته، يكون هناك خليط من الصدمة والحزن ومحاولة التماسك، لذا حاولت أن أنقل هذه المشاعر بصدق من خلال تعبيرات الوجه والانفعالات الداخلية.

**** كيف كانت ردود فعل الجمهور بعد عرض المسلسل؟**

بصراحة لم نتوقع هذا النجاح الكبير، شعرت أن الجمهور عاد ليتفاعل مع الأعمال الدرامية بنفس الحماس الذى كان موجودًا فى التسعينيات وبداية الألفية، و أكثر ما فاجأنى أن كثيرين لم يستطيعوا الفصل بينى وبين شخصية إيناس.

**** ما أغرب التعليقات التى وصلتك؟**

البعض وصف إيناس بأنها شخصية «صفراوية» فقط لأنها تزوجت طارق، والبعض الآخر قارن بينها وبين إلهام بشكل مستمر، والأغرب أن هناك من طالبنى بالابتعاد عن مواقع التواصل الاجتماعى حتى يتمكن من تجاوز أحداث المسلسل.

**** هل تلقيت رسالة من الجمهور أثرت فيك؟**

أجمل ما وصلنى هو شعور الناس بأن الشخصية حقيقية وقريبة منهم. عندما يصدق المشاهد الشخصية بهذا الشكل أشعر أننى نجحت فى أداء دوري.

**** هل فتحت إيناس الباب أمام نوعية معينة من الأدوار؟**

أنا لا أحب أن أحصر نفسى فى نوع واحد من الشخصيات، أحب دراسة كل شخصية وفهم أبعادها وتقديمها للجمهور، سواء كانت قوية أو معقدة أو مختلفة تمامًا عن شخصيتى الحقيقية.

أنا بطبعى لا أشبه إيناس كثيرًا، لكن ما أعجبنى فيها أنها فتاة سوية تحافظ على كرامتها وتحترم نفسها ومشاعرها، حتى عندما بادرت بالحب فعلت ذلك فى إطار من الاحترام دون إيذاء أو تلاعب.

**** هل كنتِ تتمنين نهاية مختلفة لإيناس؟**

بعيدًا عن انحيازى للشخصية، أرى أن علاقة طارق وإلهام لم تكن لتستمر طويلًا بسبب الضغوط والاختلافات الموجودة بينهما، أما إيناس فكانت الأقرب له من الناحية الاجتماعية والثقافية.

لكن المشكلة الحقيقية كانت فى تسارع الأحداث بعد وفاة إلهام مباشرة، ثم زواج طارق من إيناس، وهو ما جعل الجمهور يهاجم الشخصية رغم أنها لم تكن السبب فيما حدث.

**** ومن كان مصدر الأمان لكِ داخل كواليس التصوير؟**

الحقيقة أن فريق العمل بالكامل كان مصدر راحة وأمان بالنسبة لي، استمتعت بالعمل مع أحمد عبد الوهاب وكريم سامي، كما أن وجود المخرج محمود عبد التواب منحنى ثقة كبيرة بسبب معرفتى السابقة به وإيمانى برؤيته الفنية.

الأجواء الإيجابية داخل موقع التصوير كانت عاملًا مهمًا فى تقديم أفضل ما لدي، وأعتقد أن هذا الانسجام انعكس بوضوح على الشاشة ووصل إلى الجمهور.

واختتمت إيمان الشريف حديثها بالتأكيد على أن شخصية «إيناس» تمثل محطة مهمة فى مسيرتها الفنية، وأن النجاح الكبير الذى حققه «ورد على فل وياسمين» منحها فرصة للوصول إلى الجمهور بشكل مختلف، وكشف عن جوانب جديدة من موهبتها كممثلة.

سر صمود الاقتصاد العالمى..

5 دروس من أزمة هرمز

كتب - إبراهيم علي:

لم تقف تداعيات أزمة مضيق هرمز عند حدود الشرق الأوسط، بل امتدت لتهدد ركائز الاقتصاد العالمي. ورغم المخاوف، أبدى النظام الاقتصادى الدولى صمودا غير متوقع فى احتواء صدمة أسواق الطاقة.

وفى مؤشر على إنفراجة قريبة، كشفت منصة «كيبلر» لتتبع مواقع السفن وحركة الحاويات، أن المضيق شهد مؤخرا عبور أكبر عدد من السفن منذ اندلاع الحرب الإيرانية، بما يعادل نحو ثلث حركة الملاحة فى مرحلة ما قبل النزاع.

ويأتى هذا التعافى التدريجى لأسواق النفط مدفوعا ببوادر اتفاق سلام بين واشنطن وطهران، وبينما توقع الخبراء تعرض الاقتصاد العالمى لصدمة تفوق صدمة الحرب الروسية الأوكرانية عام ٢٠٢٢، إلا أن الواقع أثبت العكس. وفى هذا السياق، حددت صحيفة «وول ستريت جورنال» خمسة دروس جوهرية تفسر سر هذا الصمود:

١. وفرة المخزونات الاستراتيجية والتجارية

دخل العالم هذه الأزمة وهو يتمتع بمخزونات نفطية ضخمة، حيث نجحت الدول المستوردة الكبرى فى أوروبا وآسيا فى بناء احتياطيات استراتيجية وتجارية قوية خلال عام ٢٠٢٥. هذا الهامش الآمن مكن الاقتصادات المتقدمة من امتصاص الصدمة بأقل أضرار ممكنة.

فى المقابل، تحملت الدول النامية والفقيرة العبء الأكبر لعدم قدرتها على تمويل احتياطيات مماثلة، مما دفع دولا مثل بنغلاديش وسريلانكا إلى تقنين الوقود، وإغلاق المدارس والمقار الحكومية، وتقييد استخدام الطاقة.

٢. مرونة سوق النفط وبدائل الإمداد

أثبتت سوق الطاقة العالمية قدرة فائقة على التكيف، إذ نجح منتجو النفط فى الشرق الأوسط فى ابتكار مسارات لوجستية بديلة لتجاوز إغلاق المضيق بسرعة فاقت توقعات المحللين. وتزامن ذلك مع زيادة ملحوظة فى معدلات الإنتاج والتصدير من دول أخرى، وفى مقدمتها الولايات المتحدة، لسد العجز.

٣. الصمود الاقتصادى للصين

تمثل الدرس الثالث فى قدرة بكين على خفض وارداتها النفطية بنحو ٣ ملايين برميل يومياً دون السقوط فى فخ الركود. واعتمدت الصين (ثانى أكبر اقتصاد عالمى وأكبر قوة صناعية) على مخزونها الهائل وموردين بدائل. ورغم تأثرها جزئياً بارتفاع أسعار المنتجين وتراجع مبيعات التجزئة، إلا أن تماسكها دعم استقرار النشاط الاقتصادى العالمي.

٤. كفاءة استخدام الطاقة والتحول الهيكلي

أسهم التحول الهيكلى للاقتصادات المتقدمة نحو قطاعات أقل استهلاكاً للطاقة (مثل الخدمات المالية والرعاية الصحية) فى تخفيف حدة الأزمة. كما لعب التوسع فى الاعتماد على الطاقة المتجددة (كالرياح والطاقة الشمسية) دورا بارزا نظرا لقلة الهدر مقارنة بالوقود الأحفوري. وهو ما أكدته كريستالينا جورجييفا، المديرة العامة لصندوق النقد الدولي، بإشادتها بتحسن كفاءة الطاقة العالمي.

٥. طفرة الذكاء الاصطناعى كعامل توازن

جاءت الثورة التكنولوجية الراهنة لتعوض خسائر قطاع الطاقة، حيث أدى التوسع الضخم فى بناء مراكز البيانات بالولايات المتحدة إلى إنعاش الاستثمارات ودفع البورصات لمستويات قياسية. وامتدت هذه المكاسب لتنعش اقتصادات آسيوية رئيسية مصنعة للرقائق الإلكترونية، حيث تضاعفت قيمة صادرات تايوان بأكثر من مرتين منذ مطلع عام ٢٠٢٥.